تطوير
Tatweer
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
العدد ٧٤ | ربيع الأول ١٤٣٧هـ

مشروع تطوير حي الطريف ..

مزيج بين المتاحف التاريخية والعروض التفاعلية والأنشطة التراثية الحية

هيئة تطوير الرياض تقر إنشاء ٤ مشاريع استثمارية بقيمة ٢١ مليار ريال

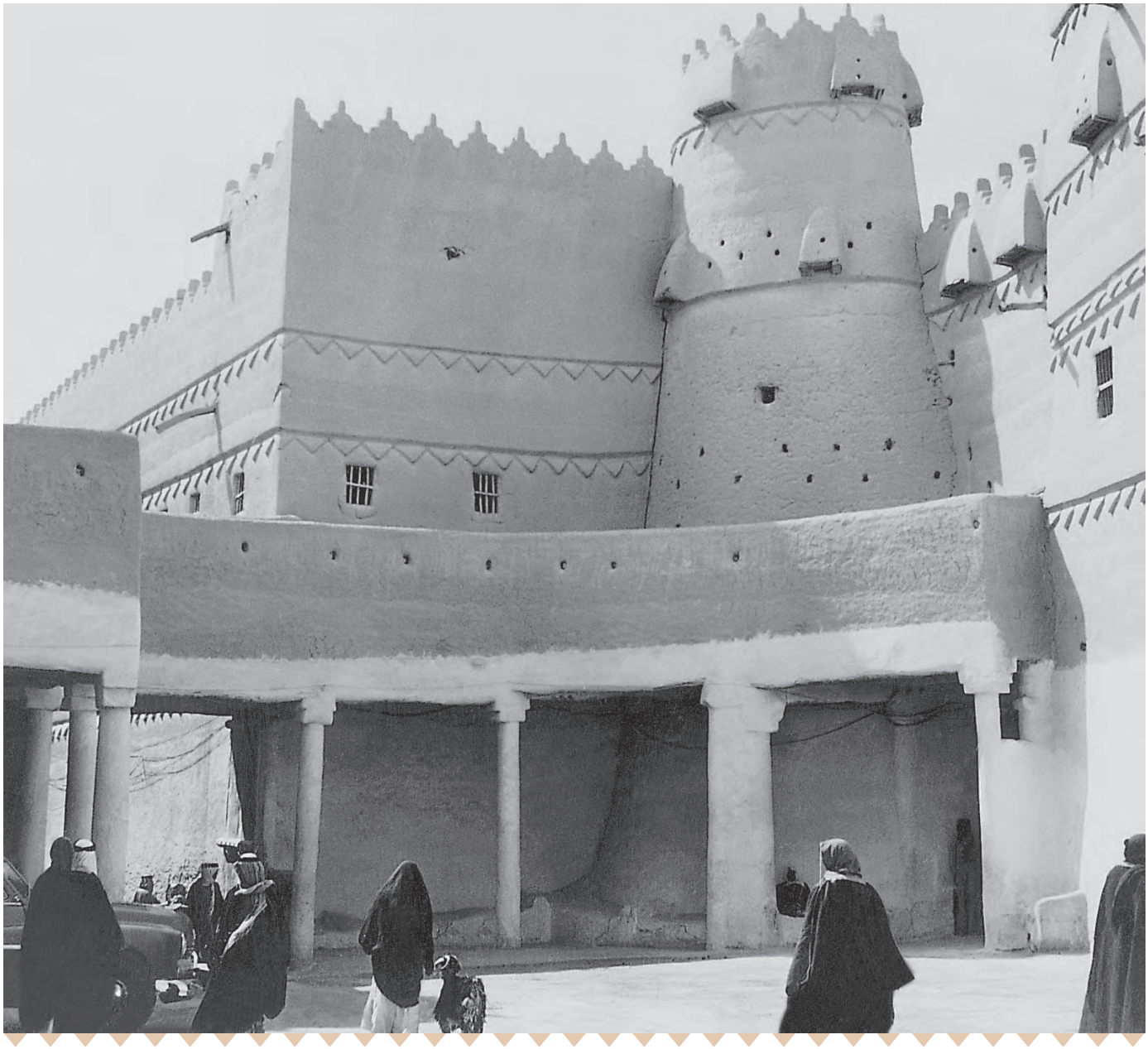

١٣٦٨هـ

البوابة الشرقية لقصر الحكم، ويبدو الممر المشرف على ساحة الصفاة.

قصر طويق بحي السفارات

المحتويات

تطوير Tatweer

العدد ٧٤ ربيع الأول ١٤٣٧هـ

مجلة فصلية متخصصة تصدر عن

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

صاحب السمو الملكي
الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز

عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

المهندس إبراهيم بن محمد السلطان

المراسلات بإسم
نائب رئيس المركز للدراسات والتخطيط
المشرف العام على المجلة
ص.ب: ٩٤٥٠١ الرياض ١١٦١٤
بريد إلكتروني: Abdulazizsh@arriyadh.net

رقم الإيداع ١٤/٠١٢٤ ردمك ١٣١٩-٧٠٩
ISS ١٣١٩-٧٠٩

يسمح بإعادة النشر مع الإشارة للمصدر

٤ الدرعية

مشروع تطوير حي الطريف مزيج بين المتاحف التاريخية والعروض التفاعلية والأنشطة التراثية الحية

١٢ تخطيط

هيئة تطوير الرياض تقر إنشاء ٤ مشاريع استثمارية بقيمة ٢١ مليار ريال

١٦ تخطيط

مُخطط عمراني لتحسين المنطقة المُحيطة بمركز الملك عبدالله المالي

إنجاز ٢٦٪ من أعمال مشروع قطار الرياض

هيئة تطوير الرياض تشرع في تنفيذ أحدث نظم إدارة الإشارات المرورية في المدينة

قصر الحكم..
أصالة العمارة وعراقة التاريخ

حي الطريف

يمثل مشروع تطوير حي الطريف، عنصر التطوير الأساسي ضمن برنامج تطوير الدرعية التاريخية الذي تنفذه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وذلك لما يتميز به الحي من أهمية ومكانة تاريخية وتراثية، كونه كان مقراً لسكن الإمام محمد بن سعود وأسرته، رحمه الله، ومقراً للحكم في الدولة السعودية الأولى، واحتضانه لأهم معالم الدرعية وقصورها ومبانيها الأثرية كقصر سلوى، ومسجد الإمام محمد بن سعود.

ويهدف مشروع تطوير الحي إلى إبرازه كموقع تاريخي أثري متحفي، تتعدد فيه جوانب العرض ما بين الشواهد المعمارية، والبيئة الطبيعية، والعروض التفاعلية، والأنشطة الحية، حيث اشتمل برنامج التطوير في الحي على أعمال توثيق الوضع العمراني والإنشائي للمباني القائمة، وإجراء البحوث والدراسات التاريخية حول عناصر الحي ومرافقه، وتنفيذ شبكات المرافق العامة والبنى التحتية، والترميم الأثري للمباني المهمَّة وتأهيلها لاستيعاب الوظائف الثقافية والتراثية التي حُدِّدت لها ضمن سياق العرض المتحفي لحي الطريف، أو إبقائها كمعالم معمارية.

ويعد تسجيل حي الطريف في قائمة التراث العالمي التابعة لمنظمة (اليونسكو) اعترافاً عالمياً بالمكانة التاريخية والتراثية لكل من الحي والدرعية التاريخية، وأحد الأهداف المتحققة بفضل الله، ضمن الخطة التنفيذية لتطوير الدرعية التاريخية التي وضعتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، لما لهذه الخطوة من أهمية في دعم مشاريع التطوير السياحي في الدرعية التاريخية، وزيادة قيمتها الأثرية والتراثية والمعنوية.

كما تتكامل أعمال التطوير في حي الطريف مع ما أنجز بفضل الله، في حي البجيري العنصر الثاني من عناصر برنامج تطوير الدرعية التاريخية، والذي رعى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله، حفل افتتاحه يوم الخميس ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ ، بعد أن أنهت الهيئة العُليا لتطوير مدينة الرياض، تنفيذه وتحويله إلى واحة ثقافية وسياحية وبيئية، مزدهرة بالأنشطة والفعاليات.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

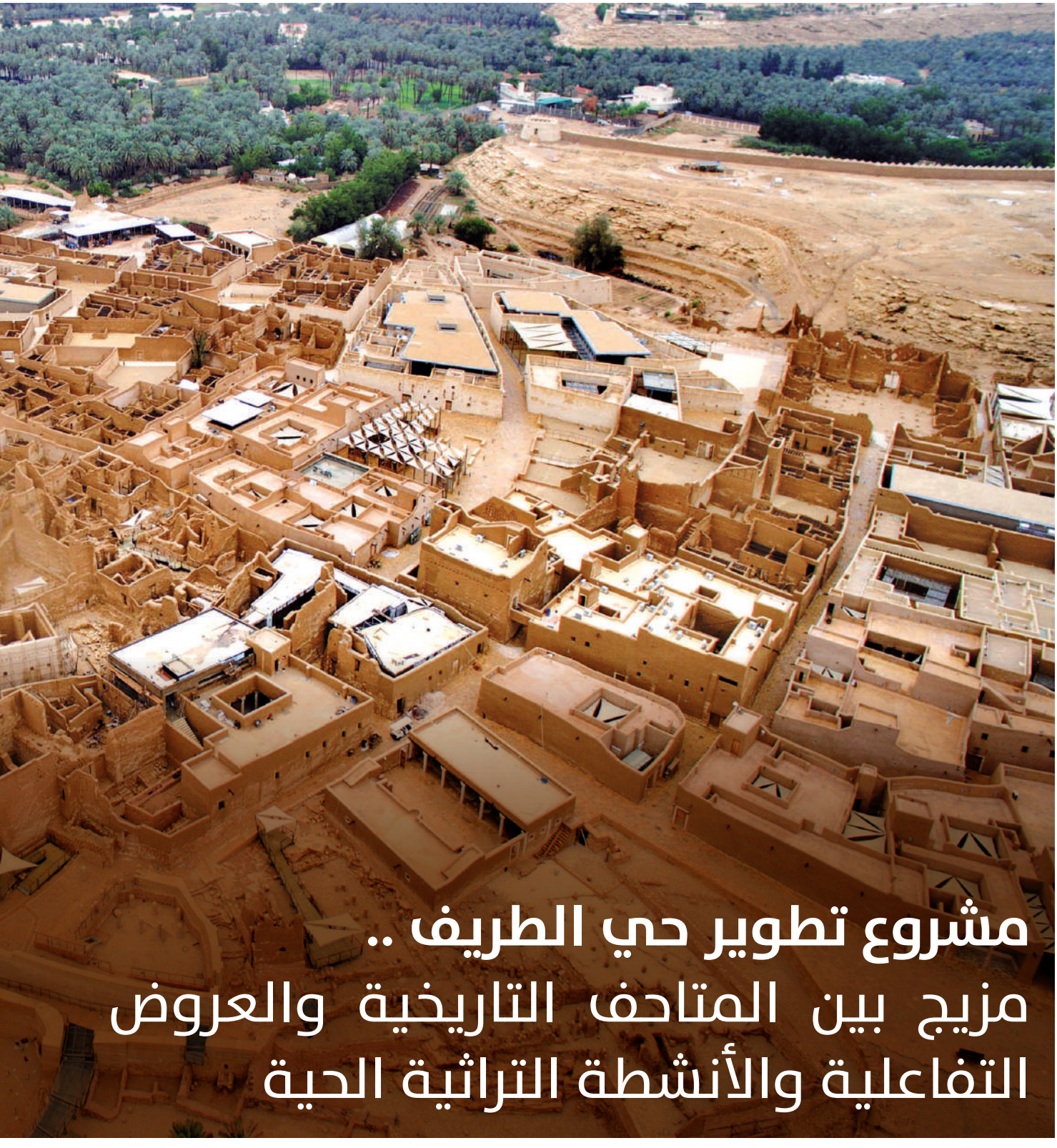

مشروع تطوير حي الطريف ..
مزيج بين المتاحف التاريخية والعروض التفاعلية والأنشطة التراثية الحية

تواصل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أعمال تنفيذ مشروع تطوير حي الطريف، ضمن برنامج تطوير الدرعية التاريخية، الذي يهدف إلى إعمارها وتحويلها إلى مركزٍ ثقافي سياحي عصري على المستوى الوطني، ووضعها في مصاف المدن التراثية العالمية.

وخلال ترؤسه الاجتماع الثامن عشر للجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية، قام صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، رئيس اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية، صباح الاثنين ١١ صفر ١٤٣٧هـ، بزيارة تفقدية لمشروع تطوير حي الطريف الأثري، اطلع خلالها على الأعمال الجاري تنفيذها ضمن المشروع، والتي تتوزع بين تأهيل المنشآت الأثرية في الحي بعد توثيقها وترميمها، وأعمال تهيئة وتجهيز المنشآت المعمارية في الحي لاحتضان الأنشطة المتحفية والفعاليات الثقافية والترويحية، إضافة إلى أعمال تزويد الحي بالخدمات الملائمة للزوار، بما في ذلك إنشاء الطرق والممرات، وتمديد المرافق الخدمية، وتركيب الوسائل التعريفية الثقافية والإرشادية.

قيمة تاريخية لحي الطريف

يهدف مشروع تطوير حي الطريف، إلى إبراز قيمة الحي التاريخية، كموقع تاريخي أثري متحفي تتكامل فيه جوانب العرض ما بين الشواهد المعمارية والبيئة الطبيعية، والعروض التفاعلية والأنشطة الحية ضمن أُسس تُعنى بمفاهيم المحافظة والترميم.

ويعد حي الطريف أهم معالم الدرعية التاريخية، والعنصر الأساسي للتطوير فيها، فقد كان مقراً لسكن الإمام محمد بن سعود وأسرته، رحمه الله، ومقراً للحكم في الدولة السعودية الأولى، ويحتضن أهم معالم الدرعية وقصورها ومبانيها الأثرية، وفي مقدمتها: قصر سلوى، ومسجد الإمام محمد بن سعود، ومجموعة كبيرة من القصور والمنازل، إضافة إلى المساجد الأخرى، والأوقاف، والآبار، والأسوار، والمرافق الخدمية.

اجتماع اللجنة التنفيذية الـ ١٨

وفي إحدى المواقع التاريخية التي جرى ترميمها وتأهيلها داخل الحي، عقد الاجتماع الثامن عشر للجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية، في "قاعة الخيل" بجوار قصر الإمام عبدالله بن سعود في حي الطريف، حيث تابع الاجتماع سير العمل في "الخطة التنفيذية لتطوير الدرعية التاريخية" التي اشتملت على مجموعة من البرامج والمشاريع، تتولى الهيئة العُليا لتطوير مدينة الرياض تنفيذها بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وبالتنسيق مع محافظة الدرعية وبلديتها، وتتضمن ثلاث مجموعات من المشاريع التطويرية، هي: مشروع تطوير حي الطريف، ومشروع تطوير حي البجيري، ومشاريع الطرق ومواقف السيارات وشبكات المرافق العامة.

١٧ عنصراً ضمن مشروع الطريف

ويشتمل مشروع تطوير حي الطريف، على ١٧ عنصراً، يجري تطويرها بمشيئة الله، وفق منهجية تجمع بين موجِّهات المواثيق العالمية للحفاظ على التراث العمراني، وبين مقوِّمات الحي الطبيعية والتاريخية.

وتتوزع عناصر مشروع تطوير حي الطريف، بين أعمال توثيق الوضع العمراني والإنشائي للمباني القائمة، وإجراء البحوث والدراسات التاريخية حول عناصر الحي ومرافقه، وتنفيذ شبكات

المرافق العامة والبنى التحتية، والترميم الأثري للمباني المهمَّة وتأهيلها لاستيعاب الوظائف الثقافية والتراثية التي حُدِّدت لها ضمن سياق العرض المتحفي لحي الطريف، أو إبقائها كمعالم معمارية.

ويجري ضمن المشروع إنشاء خمسة متاحف في عدد من القصور التاريخية بالحي، تحكي تاريخ الدولة السعودية الأولى، تشمل كل من: متحف الدرعية، متحف الحياة الاجتماعية، المتحف الحربي، متحف الخيل العربية، ومتحف التجارة والمال، إلى جانب مركز العمارة وطرق البناء التراثية، في الوقت الذي يتم فيه توظيف الأطلال الخارجية لقصر سلوى لعروض الصوت والضوء والوسائط المتعددة، حيث ستستخدم جدران القصر كشاشات لعرض دراما بصرية قصصية تحكي قصة الدولة السعودية الأولى.

كما يجري ترميم جامع الإمام محمد بن سعود في الحي، وإعادة استخدامه كمصلى ضمن أبعاده الأصلية التي تبلغ مساحتها الإجمالية نحو ٢,٢٠٠ متر مربع.

وسيشتمل الحي على "سوق الطريف"، الذي يتكون من ٣٨ محلاً مخصصّة للمنتجات الحرفية والمطاعم التقليدية، إضافة إلى مركز لاستقبال الزوَّار أقيم عند مدخل الحي، ومركز لإدارة الحي يقام في قصر فهد بن سعود، تديره الهيئة العامة للسياحة التراث الوطني، وتخصيص قصر إبراهيم بن سعود كمركز لتوثيق تاريخ الدرعية يدار من قبل دارة الملك عبدالعزيز، إضافة إلى تهيئة الممرَّات والفراغات العامة داخل الحي، ورصفها وإضاءتها بأساليب متعددة لتبرز القيمة التراثية للحي.

كما سيتم تركيب اللوحات الإرشادية والتوجيهية، وتجهيز الممرات والفراغات العامة بمتطلبات العرض المتحفي والخدمات اللازمة للزوَّار كالاستراحات المرتبطة بمسار حركة وسائل النقل الداخلية بالحي، ودورات المياه ومصادر مياه الشرب، مع الأخِذ في الاعتبار خصوصية الحي العمرانية والتراثية، وما يناسبه من تجهيزات تتوافق مع متطلبات الحفاظ على المواقع التراثية والثقافية.

وقد جرى ربط حي الطريف بحي البجيري عبر "جسر الشيخ محمد بن عبدالوهاب" الذي أقيم على ضفاف وادي حنيفة بطول ٧٥ متراً، وتميز بتصميم منحني ينقل الزوَّار مباشرةً من ساحات مؤسسة الشيخ محمد بن عبدالوهاب في حي البجيري، إلى مركز استقبال الزوار في منطقة "قوع الشريعة" بحي الطريف، المجاورة لقصر سلوى، وقد خصَّص الجسر لحركة المشاة فقط، إضافة إلى سيارات الطوارئ وكبار الزوار.

البجيري الوجهة المفضلة لأهالي الرياض

وبدوره اشتمل مشروع تطوير البجيري، الذي دشّنه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله، في مساء الخميس ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ، بعد أن أنهت الهيئة العُليا، تنفيذه مما ساهم بفضل الله، في إبراز قيمة الحي الثقافية، وتطوير منشآته الثقافية والعمرانية، حيث يتّسم الحي بقيمته التاريخية منذ أن كان مقراً لسكن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، وأسرته، إضافة إلى ما يتميز به الحي من موقع استراتيجي مميز لتوسطه الدرعية التاريخية وكونه المدخل الرئيسي لحي الطريف، وإطلالته المميزة على وادي حنيفة.

فبحمد الله، أصبح حي البجيري منذ افتتاحه، الوجهة الترويحية المفضّلة لسكان الرياض وزوارها من داخل المملكة وخارجها، طوال أيام السنة وبشكل خاص خلال مواسم الأعياد والإجازات، وشهد

الحي إقامة العديد من الاحتفالات الدينية والوطنية، وتنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة الثقافية والترويحية والبرامج الإعلامية والفنية، شارك في تنظيمها العديد من الجهات الحكومية والخاصة، وحظيت بإقبال كبير من الزوار.

وقد اشتمل مشروع تطوير حي البجيري، على إنشاء منطقة مركزية تحتضن معظم فعاليات الحي المفتوحة وخدماته التجارية، ومن أبرز مكوناتها: "ساحة البجيري" التي تبلغ مساحتها الإجمالية ٣٢٠٠ متراً مربعاً، وتحتوي على مجموعة من المحلات التجارية، جرى تشغيل ٢٥ منها حتى الآن، فيما يتم تشغيل ١٢ محلاً ومجموعة من الأكشاك في القريب العاجل بمشيئة الله.

كما احتوت المنطقة على مكتب الخدمات الإدارية ومركز المعلومات، ومجموعة من الجلسات المطلة على حي الطريف ومتنزَّه الدرعية البالغة مساحته ٦٠ ألف متر مربع، والذي يشغل منطقة الوادي الواقعة بين حي الطريف وحي البجيري، ومواقف السيارات التي تقع أسفل الساحة وتستوعب أكثر من ٢٣٠ سيارة.

وتضمنت مشاريع الحي، إنشاء مقر "مؤسسة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الثقافية" التي تهدف إلى التعريف بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، رحمه الله، وتأكيد دور المملكة القيادي في العالم الإسلامي وتعميقه، ويضم مقر المؤسسة عدد من العناصر والوحدات، والمكتبات، إضافة إلى قاعة تذكارية تقدم الدعوة الإصلاحية في عرض متحفي هادف ومشوّق.

كما جرى ضمن المشروع ترميم جامع الشيخ محمد بن عبدالوهاب الذي كان يؤُمُّه، رحمه الله، ويلقي فيه دروسه وتبلغ مساحته ٢٠٠٠ متر مربع، إلى جانب ترميم مسجد الظويهرة وتأهيله وتهيئته لإقامة الصلوات فيه والذي تم على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، وتبلغ مساحة المسجد ٧٠٠ متر مربع.

مشاريع الطرق والمواقف والمرافق العامة:

وفي سياق متصل، اشتمل برنامج تطوير الدرعية التاريخية، على تنفيذ مشاريع الطرق ومواقف السيارات وشبكات المرافق العامة، التي شكّلت العنصر الثالث من الخطة التنفيذية للتطوير، وشملت في جانب مشاريع الطرق إنشاء كل من: "ميدان الملك سلمان بن عبدالعزيز" الذي تنتصب في وسطه سارية لأكبر علم في المملكة بارتفاع ١٠٠ متر، وشارع الإمام محمد بن سعود، وشارع الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود، وشارع الأمير سطام بن عبدالعزيز، وطريق قريوة وهو من أقدم الطرق المؤدية للدرعية التاريخية، وطريق وادي حنيفة وهو الطريق المار عبر مجرى وادي حنيفة ضمن حدود الدرعية التاريخية، ويتميَّز عن بقية طرق وادي حنيفة بأعمال التشجير والرصف والتنسيق البيئي، فيما شملت شبكات المرافق العامة مدّ شبكة للمياه بطول ٧,٣٧٥ متراً، وشبكة للصرف الصحي بطول ١١٨٥ متراً، وشبكة لتصريف مياه السيول بطول ٥,٠٩٥ متراً، وشبكات لإنارة الطرق بطول ١٥,٤٣٥ متراً.

التطوير داخل نطاق حدود الدرعية التاريخية

كما امتدت الخطة التنفيذية لبرنامج التطوير، لتغطي عدداً من أعمال التطوير العام داخل نطاق حدود الدرعية التاريخية، بهدف رفع مستواها الحضري، وتعزيز التطوير القائم في عناصر البرنامج، مع الأخذ في الاعتبار، توافقها مع الطابع العمراني لبرنامج التطوير، حيث جرى في هذا الإطار تنفيذ عدد من المشاريع من قبل الهيئة العليا والجهات الحكومية ذات العلاقة، ومن أبرز هذه المشاريع:

- تطوير جامع الإمام محمد بن سعود.
- تطوير حي سمحان.
- تطوير حي المريِّخ.
- ترميم المساجد التاريخية في الدرعية التاريخية.
- مشروع الراية السعودية بميدان الملك سلمان بالدرعية.
- مركز الفن المعاصر.
- سوق المزارعين في حي سمحان.

- سوق الأسر المنتجة.
- تطوير حي ظهرة سمحان.
- مركز التراث العمراني.
- إنشاء مقر بلدية محافظة الدرعية الجديد الذي تم تدشينه مؤخراً.

فرس استثمارية في الدرعية التاريخية

ويشتمل برنامج تطوير الدرعية التاريخية، على عدد من الأنشطة الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص، وتتنوع بين دور الضيافة التراثية، والمراكز والمعارض الفنية، ومحلات الهدايا والمنتجات التراثية، وصناعة الحرف التقليدية، إضافة إلى المطاعم والمقاهي، ومحلات بيع المأكولات والمشروبات الشعبية، إضافة إلى المنتجات الزراعية المحلية، ومنتجات الأسر المنتجة.

ضوابط لتطوير المزارع المحيطة بالبجيري

كما أقر الاجتماع ضوابط التطوير للمزارع المحيطة بحي البجيري، وذلك بهدف تحقيق التكامل في التطوير العمراني، بين حي البجيري والمزارع المجاورة له، ورفع مستواها الاقتصادي، وتحسين عوامل جاذبيتها الاستثمارية، بما ينسجم مع أهداف برنامج تطوير الدرعية التاريخية.

تدشين مقر محافظة الدرعية

وفي ختام الزيارة، قام سمو رئيس اللجنة، بافتتاح مبنى محافظة الدرعية الذي جرى تطويره ضمن مشاريع برنامج تطوير الدرعية التاريخية، والذي مثّل أحد المعالم البارزة في مدخل الدرعية التاريخية.

وقد أقيم المبنى الجديد في الموقع الحالي للمحافظة، على مساحة إجمالية بلغت ٧٢٠٠ متراً مربعاً، وتم تصُميِّم المبنى بالاعتماد على مفردات العمارة المحلية.

وبطابع يعكس عالمية الدرعية، ويتكوَّن المبنى من دورين، ومواقف للسيارات، واشتمل على أعمال الزراعة وتنسيق المناطق الخارجية.

مقر محافظة الدرعية الجديد .. تصميم عصري مستوحى من العمارة التقليدية

يعكس مقر محافظة الدرعية، الذي أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تنفيذه أخيراً، ضمن حزمة من المشاريع التي تعكف على تنفيذها في إطار برنامج تطوير الدرعية التاريخية، الطابع والمكون التاريخي للمنطقة، نظراً لما يظهره تصميم المقر من تكامل مع بقية عناصر برنامج التطوير الأخرى في الدرعية التاريخية.

وقد جرى تدشن المقر الجديد للمحافظة، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، خلال زيارته التفقدية لمشروع تطوير حي الطريف في يوم الاثنين ١١ صفر ١٤٣٧هـ وذلك بعد ترأسه للاجتماع الثامن للجنة العليا لتطوير الدرعية التاريخية .

علامة بارزة في الدرعية

يمثِّل المقر الجديد للمحافظة مع جامع الإمام محمد بن سعود في الجانب المقابل من الطريق، علامة بارزةً لمدخل محافظة الدرعية التاريخية، ويأتي ضمن برنامج تطوير الدرعية التاريخية الذي يضم مجموعة متكاملة من المشاريع التطويرية والثقافية والتراثية والاقتصادية التي تهدف إلى إعمار الدرعية التاريخية وتحويلها إلى مركزٍ ثقافي سياحي عصري على المستوى الوطني، ووضعها في مصافّ المدن التراثية العالمية.

مكونات المبنى

أقيم المقر الجديد لمحافظة الدرعية، في الموقع السابق للمحافظة، على أرض تبلغ مساحتها ١٠,٦٥٠ متراً مربعاً، ويتكون من طابقين على مساحة قدرها ٦,٠٠٠ متراً مربعاً، يضمان: مجلسين رئيسين، خمسة قاعات انتظار لاستقبال الزوار والمراجعين، أربع قاعات للاجتماعات، قاعة متعددة الأغراض، صالة طعام لخدمة ضيوف المحافظة، ٣٢ مكتباً إدارياً، ومواقف للسيارات تتسع لنحو ٦٥ سيارة، إضافة إلى المستودعات والأرشيف، وغرف الخدمات العامة والمرافق.

كما اشتمل مشروع المبنى، على أعمال الزراعة وتنسيق المناطق الخارجية، وجرى تزويده بأحدث نظم وتقنيات التكييف والإنارة والإنذار.

تجانس مع المحيط التاريخي

ويساهم مشروع مقر محافظة الدرعية، في إضفاء المزيد من التنسيق والأعمال الجمالية عل محيطه، فضلاً عن تعزيزه للجوانب الثقافية والوظيفية للمحافظة، حيث تنسجم المعايير العصرية الممزوجة بالروح التقليدية للتصميم في محاكاة تاريخ المكان الغني بالتراث، وخلق مفهوم حديث يربط بين القيم التقليدية والثقافية لمنطقة الدرعية.

دمج مبنيين في محيط واحد

ويقوم تصميم المقر على دمج اثنين من المباني مستطيلة الشكل في مبنى واحد، حيث يواجه أحدهما حي الطريف التاريخي في اتجاه القبلة، فيما يطل الثاني على الشارع الرئيسي، بينما تلتف الفراغات حول الأفنية الداخلية، وتوفر المشربيات التي تغطي الواجهات بفتحاتها المثلثة الشكل عبر جوانب المبنى دخول أشعة الشمس لتجعله يبدو أكثر اتساعاً وإشراقاً.

تضم مجمعات تجارية وترويحية وسكنية ومدن ترفيهية وطبية كبرى

هيئة تطوير الرياض تقر إنشاء ٤ مشاريع استثمارية بقيمة ٢١ مليار ريال

تأكيداً لكون مدينة الرياض، المقصد المفضل للمشاريع الرائدة والاستثمارات الآمنة، والوجهة المفّضلة للمستثمرين الجادين من كافة أرجاء العالم، أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، إنشاء عدد من المشاريع الاستثمارية في مدينة الرياض بقيمة إجمالية تقدر بنحو ٢١ مليار ريال، تتضمن مجمعات تجارية وترويحية وسكنية كبرى تحتوي على ٣٤٠٠ وحدة سكنية، وخمسة فنادق تضم أكثر من ١٩٠٠ غرفة، ومباني للشقق الفندقية تتكون من ٨٥٠ وحدة، وخمس منشآت صحية.

هذا المشاريع أقرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لتساهم في إيجاد أكثر من ٨٠٠٠ فرصة عمل بمشيئة الله.

وتشمل هذه المشاريع: مشروع مجموعة ماجد الفطيم الإمارتية الذي يقام على مساحة ٨٦٦ ألف متر مربع في حي النرجس بتكلفة تقدر بنحو ١٠,٥ مليار ريال ، ومشروع "الرياض أفنيو" لمجموعة الشايع الكويتية الذي يقام على مساحة ٣٨٨ ألف متر مربع بحي الملقا بتكلفة تقدر بنحو ٦,٥ مليار ريال، إلى جانب إنشاء مشروع سكني مغلق ومتكامل المرافق والخدمات العامة بحي الرمال شرق مدينة الرياض، وإقامة مشروع متكامل لكليات المعرفة بمحافظة الدرعية.

جاذبية استثمارية عالية للرياض

في الوقت الذي تتمتع فيه مدينة الرياض بكافة مقومات الريادة في العديد من قطاعاتها الحيوية، يشهد القطاع الاقتصادي في المدينة بفضل الله، نمواً مضطرداً في مختلف مجالاته، مما جعل الرياض مقصداً مفضلاً للمشاريع الرائدة والاستثمارات الآمنة، وساهم في جعلها وجهة مفّضلة للمستثمرين الجادين من كافة أرجاء العالم.

وقد حرصت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، على تعزيز جاذبية المدينة الاستثمارية، وتعريف المطورين والمستثمرين بالفرص الاستثمارين التي تحتضنها المدينة في مختلف قطاعاتها، والمزايا والتسهيلات المتاحة لهم، وتذليل كافة الصعوبات التي قد تواجههم بالاشتراك مع الأجهزة المعنية، الأمر الذي أسهم بحمد الله، في احتضان الرياض لمجموعة واسعة ومتنوعة من المشاريع والبرامج التطويرية الكبرى، التي ستشكل بمشيئة الله جل وعلا، طفرة كبرى في العملية التنموية للمدينة بشكل خاص، والمملكة بشكل عام.

وعلى ضوء ذلك وضمن جهودها في استقطاب المشاريع الاستثمارية الكبرى في المدينة، ودعمها وتشجيعها لمبادرات القطاع الخاص بإقامة مشاريع متكاملة المرافق تزيد من عدد الوحدات السكنية في المدينة، وتوفر أماكن للتسوق والترفيه بأفكار تصميمية حديثة لخدمة المدينة وسكانها، وافقت الهيئة العليا على إقامة عدد من المشاريع الاستثمارية في مدينة الرياض، تشمل:

١. **مشروع "مول السعودية" لمجموعة ماجد الفطيم الإمارتية:** والذي يقام عند تقاطع طريق الثمامة مع طريق أبي بكر الصديق "رضي الله عنه" بحي النرجس في شمال مدينة الرياض، على أرض تبلغ مساحتها نحو ٨٦٦ ألف متر مربع، بتكلفة تقدر بنحو ١٠,٥ مليار ريال، ويتكون المشروع، من مركز تجاري، وحديقة ثلجية، وثلاثة فنادق تضم ١٤٠٦ غرفة، وثلاثة مباني للشقق الفندقية تحتوي على ٨٥٠ وحدة، إضافة إلى ثلاثة أبراج مكتبية، و١٦٥٠ وحدة

سكنية، وسيسهم المشروع بمشيئة الله في خلق ٦٠٠٠ فرصة عمل، ومن المعلوم أن المشروع يقع على تقاطع مسارين من مسارات الحافلات ضمن مشروع النقل العام بمدينة الرياض.

٢. **مشروع "الرياض أفنيو" لمجموعة الشايع الكويتية:** والذي يقام عند تقاطع طريق الملك فهد مع طريق الملك سلمان، بحي الملقا في شمال مدينة الرياض، على أرض تبلغ مساحتها نحو ٣٩١ ألف متر مربع، بتكلفة تقدر بنحو ٦,٥ مليار ريال، ويتكون المشروع، من مركز تجاري، وبرجين فندقيين يضمان ٥٠٠ غرفة، وبرجين سكنيين يحتويان على ١٠٥٠ وحدة، وبرج طبي يضم ٢٤٠ عيادة، وينتظر أن يوفر المشروع ٢٠٠٠ فرصة عمل بمشيئة الله، وسيعمل المستثمر على ربط مشروعه بمسار القطار على محور العليا.

٣. **مشروع مجمع سكني مغلق بحي الرمال:** ويتكون المشروع من مجمع سكني مغلق متكامل المرافق والخدمات العامة، يقام بحي الرمال شرق مدينة الرياض على أرض تبلغ مساحتها نحو ٢٩٥ ألف متر مربع، ويشتمل على فلل سكنية، وشقق سكنية، ومركز تجاري، ومبنى لإدارة المشروع.

٤. **مشروع كليات المعرفة بمحافظة الدرعية:** ويقام المشروع على طريق الملك خالد في محافظة الدرعية، على أرض تبلغ مساحتها ١١٨,٨٨٥ متراً مربعاً، يتكون من عدد من المنشآت، تشمل: مستشفى، مبنى رئيسي أكاديمي، فندق، كلية العلوم الطبية، كلية الطب، عيادات خارجية، مسجد، مكتبة، ملاعب، ومحطة للخدمات.

وفي تصريح لسمو رئيس الهيئة حول استقطاب مدينة الرياض لمجموعة من المشاريع الاستثمارية الكبرى، قال سموه: إن إقامة عدد من المشاريع الاستثمارية الكبرى في مدينة الرياض، يؤكد ثقة المستثمرين في هذا الوطن وحكومته وقيادته، ويساهم في استقطاب مشاريع على مستوى عالٍ من الجودة والإتقان، تمثل إضافة مهمّة ومفيدة للمدينة وسكانها.

وأشاد سموّه بالدور الكبير الذي ستلعبه هذه المشاريع، في تعزيز الجوانب الترويحية في المدينة وفق أعلى المواصفات، وأحدث التصاميم العالمية، مؤكداً أن المستثمر الذي يُقبل على الاستثمار في مدينة الرياض، ستتهيأ له كافة المعلومات حول فرص الاستثمار التي يستهدفها، وسيتمكن من الاطلاع على مختلف الخطط والرؤى الموضوعة لتحفيز وتشجيع الاستثمارات في المدينة.

THE AVENUES
THE AVENUES

مُخطط عمراني لتحسين المنطقة المُحيطة بمركز الملك عبدالله المالي

انطلاقاً من خلق بيئة عمرانية متميزة للمناطق المتاخمة بمركز الملك عبد الله المالي، وتحقيق التكامل المنشود في المستوى العمراني والوظيفي بين المركز ومحيطه، اعتمدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مُخطط التصميم العُمراني لتحسين المنطقة المُحيطة بمركز الملك عبدالله المالي، الذي أعدته الهيئة العليا بالشراكة مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لتحسين البيئة العُمرانية للمناطق السكنية المُتاخمة للمركز المالي في الجوانب العُمرانية والاجتماعية والآثار البصرية والبيئية.

يقوم البرنامج التنفيذي لمُخطط التصميم العُمراني لتحسين المنطقة المُحيطة بمركز الملك عبدالله المال ، على مبدأ الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لتحقيق خطة التحسين العمراني الموضوعة لكامل المنطقة التي جرى اعتبارها (منطقة تطوير خاصة)، والتي تبلغ مساحتها نحو خمسة ملايين متر مربع، ويحدها من جهة الشمال طريق الأمير سعود بن محمد بن مقرن، ومن الشرق شارع العليا، ومن الجنوب امتداد شارع الشيخ علي الحمد الصالحي، ومن الغرب شارع الأمير محمد بن سعد بن عبدالعزيز. ويخترق هذه المنطقة عدد من المحاور والطرق الرئيسية مثل طريق الملك فهد والطريق الدائري الشمالي وامتداد طريق التخصصي، ويمر ضمنها ثلاثة مسارات للقطار عبر المحطة الرئيسية بالمركز المالي.

ويعمل المخطط، على تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- الرفع من المستوى العُمراني للمنطقة المُحيطة بالمركز.
- تحسين البيئة العُمرانية للمناطق السكنية المُتاخمة للمركز في الجوانب العُمرانية والاجتماعية والآثار البصرية والبيئية.
- تحقيق التكامل والاتصال وظيفياً وبصرياً بين المركز المالي والمناطق المحيطة.
- ربط وسائل النقل العام داخل المركز بشبكة النقل العام الرئيسية على مستوى المدينة وتحسين الحركة المرورية لشبكة الطرق المؤدية للمركز والمنطقة المحيطة.
- تكثيف تنسيق المواقع والتشجير في المنطقة المجاورة للمركز.
- الاستفادة من مسارات الشعاب الطبيعية في المنطقة لتعزيز الجانب الترويحي.
- توفير الفراغات العُمرانية والمناطق المفتوحة للمناطق المحيطة بالمركز، وربطها بالساحات والميادين داخل المركز.
- ربط المركز بشبكة ممرات للمشاة مُضلله وآمنة تتخلل المنطقة المُحيطة وتربطها بالمركز.
- تطوير وإجراء التعديلات على استعمالات الأراضي وأنظمة البناء، بما يحفّز مُلاك الأراضي والمُطورين على تنفيذ مشاريعهم التطويرية وفق ورد في المخطط.

وقد اعتمد الاجتماع باعتبار المخطط، بمثابة "خطة عمل مرجعية" لكافة الأطراف المعنية بالتطوير لتنفيذ خُططها في هذه المنطقة، وتشكيل فريق عمل مُشترك يضم مُمثلين من الهيئة العليا والجهات الحكومية والخاصة المعنية، يتولى المُتابعة والإشراف

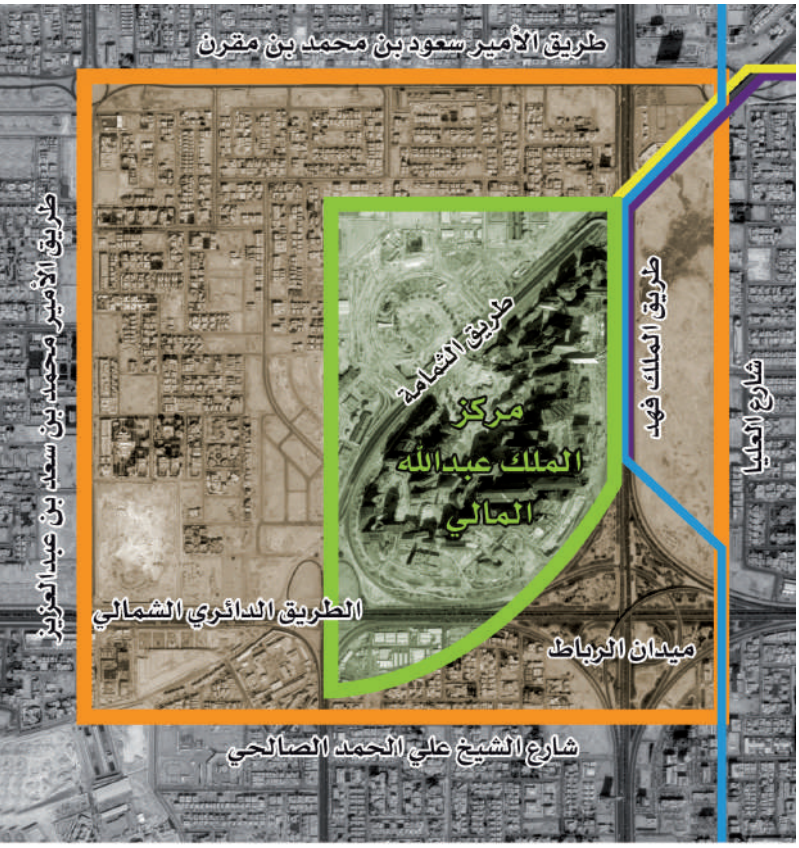

على أعمال التخطيط التفصيلي لمناطق التطوير في المخطط، واستكمال الدراسات المرورية الخاصَّة بتأثير الحركة المرورية لمشروع المركز على المنطقة المُحيطة بما يتكامل مع المُستجدات المُتعلقة بشبكة الطُّرق الرئيسة المُحيطة بالمركز و(مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام – القطار والحافلات) المار بالمنطقة.

كما تم وضع مجموعة من القواعد الإرشادية اللازمة لتحسين البيئة العُمرانية وبيئة المُشاة والتي تشمل جوانب تحسين ممرات المشاة، والتشجير وتنسيق المواقع، والمواد المُقترحة للرصف والإنارة وعناصر التصميم العمراني الأخرى بحيث يمكن الاسترشاد بها عند إعداد التصاميم التفصيلية للشوارع والميادين العامَّة والمنتزهات والتصميم المعماري للمباني التي سيتم تطويرها ضمن منطقة الدراسة سواء من قبل القطاع الحكومي أو الخاص.

تعديل ضوابط البناء في أجزاء من أحياء: جرير والرفيعة وأم الحمام الغربي

بهدف معالجة التباين في نظام البناء في عدد من الأجزاء القديمة بأحياء: جرير والرفيعة وأم الحمام الغربي، وافقت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، على تعديل ضوابط البناء في أجزاء من هذه الأحياء، بما يحقق رغبة بعض المواطنين في إقامة مبانٍ سكنية بنظام "البناء على الصامت".

يتيح التعديل الجديد في نظام البناء الذي أقرته الهيئة العليا، في أحياء: جرير، والرفيعة، وأم الحمام الغربي بمدينة الرياض، خيارين أمام المواطنين لإقامة مبانيهم السكنية، هُما:

١. إقامة فلل سكنية بنسبة تغطية الأرض بالمباني ٦٠٪، وارتداد من المجاورين بمقدار مترين، ومن الشوارع الفرعية بخُمس عرض الشارع بحد أدنى مترين.

٢. إقامة فلل سكنية على الصامت بناءً على شروط محدَّدة في الضوابط الخاصة بهذه الأحياء.

وتنطبق الضوابط المذكورة أعلاه على المناطق التالية فقط:

١- حي جرير: المنطقة المحصورة بين شارع أبي الفداء شمالاً، وشارع المهد شرقاً، وشارع الحمامة جنوباً، وشارع أم القوين وشارع خديجة بنت الحافظ وشارع عبدالكريم النيسابوري غرباً.

٢- حي الرفيعة: المنطقة المحصورة بين شارع الأمير فيصل بن فهد بن عبدالعزيز شمالاً، وشارع الأمير سطام بن عبدالعزيز وشارع أبي العطاء السندي شرقاً، وشارع الساعي جنوباً، وشارع عبدالرحمن بن سالم غرباً.

٣- حي أم الحمام الغربي: المنطقة المحصورة بين شارع ابن البردي وشارع طلحة بن المظفر شمالاً، وشارع أم الحمام وشارع موسى القاضي شرقاً، وشارع الأمير نواف بن عبدالعزيز جنوباً، وشارع وادي مبايض غرباً.

حي جرير

حي الرفيعة

حي أم الحمام الغربي

مُخطط للمنطقة المحاذية لوادي حنيفة من حي صياح وحي سلطانة

ضمن سعيها لتهذيب وتحسين المناطق المحيطة بوادي حنيفة، اعتمدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المُخطط التهذيبي للمنطقة المُتاخمة لوادي حنيفة من حي صياح وحي سلطانة، الذي يهدف إلى تحسين الجودة العمرانية والحضرية في هذه المنطقة، وتقليل مخاطر الفيضانات على المناطق السكنية، والاستفادة من الموقع كمنطقة مفتوحة لسكان الأحياء المجاورة والمتنزهين.

تبلغ مساحة المنطقة المُتاخمة لوادي حنيفة من حي صياح وحي سلطانة ، نحو كيلومترين مربعين ويحدّها من الشرق طريق الملك فهد، ومن الجنوب شارع السويدي العام، ومن الغرب شارع سلطانة، ومن الشمال شارع الأمير فيصل بن عبدالعزيز بن سعود ، ويُقسمها وادي حنيفة إلى جزئين: شرقي يحده طريق الملك فهد شرقاً ووادي حنيفة غرباً، وجزء غربي يحده وادي حنيفة شرقاً وشارع سلطانة غرباً.

ويشتمل المُخطط التهذيبي للمنطقة، على تحديد استعمالات للأراضي وضوابط البناء في المنطقة، وتخطيط شبكات الشوارع وممرات المشاة والمناطق المفتوحة ، وربط المنطقة مع مناطق الجذب المجاورة مثل: متنزه سلام ومحطات القطار المستقبلية على طريق المدينة المنورة.

ويأتي وضع المخطط التهذيبي لهذه المنطقة، لمعالجة وضعها الراهن، حيث تُعتبر المنطقة المُتاخمة لوادي حنيفة من حي صياح وحي سلطانة من المناطق القديمة بالمدينة، ويغلب عليها المزارع الصغيرة التي تم إهمال أغلبها لتتحول إلى أحواش واستراحات عشوائية وسكن عمالة ومسالخ موسمية ومستودعات عشوائية.

واشتمل المُخطط التهذيبي للمنطقة، على عدد من ضوابط البناء للاستعمالات السكنية والاستعمال المُختلط من بينها:

الاستعمالات السكنية داخل حي صياح:

- يسمح ببناء فلل ودبلكس، والحد الأدنى لمساحة الأرض ٤٠٠ متر مربع، وارتفاع المبنى دورين، والحد الأقصى لتغطية الأرض بالمباني ٦٠ في المائة، والحد الأدنى لارتداد المبني من المجاورين مترين ومن الشوارع خُمُس عرض الشارع.

الاستعمالات المُختلطة (تجاري، مكتبي، سكني) الواقعة على طريق الملك فهد:

- يُسمح ببناء مُختلط الاستعمال (تجاري، مكتبي، سكني)، والحد الأدنى لمساحة الأرض ٧٥٠ متر مربع، الحد الأقصى لارتفاع المبنى أربعة أدوار(أرضي+ ميزانين +أول +ثاني)، الحد الأقصى لتغطية الأرض بالمباني (١٠٠ في المائة)، الحد الأقصى لعمق التطوير ٧٠ متر.
- الحد الأدنى لارتداد المباني (الدور الأرضي والميزانين) تعمل أروقة مشاة بعمق أربعة أمتار جهة الشوارع يكون سقفها أرضية الدور الأول، ومن جهة المجاورين بدون ارتداد، و(الدور الاول والثاني) بدون ارتداد جهة الشوارع وجهة المجاورين.

الاستعمالات المُختلطة (تجاري، مكتبي، سكني) الواقعة على شارع السويدي:

- يسمح ببناء مُختلط الاستعمال (تجاري، مكتبي، سكني)، والحد الأدنى لمساحة الأرض ٤٠٠ متر مربع، وارتفاع المبنى دورين، والحد الأقصى لتغطية الأرض بالمباني ٦٠ في المائة، والحد الأدنى لارتداد المبني من المجاورين مترين ومن الشوارع الفرعية خُمُس عرض الشارع، ومن شارع السويدي ستة أمتار.

المخطط التهذيبي للمنطقة المتاخمة لوادي حنيفة من حي صياح وحي سلطانة

تستوعب مستجدات التنمية وتعزّز جاذبية اقتصاد الضواحي

مخططات هيكلية محدّثة للضاحيتين الشمالية والشرقية

اعتمدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المخططات الهيكلية المُحدّثة وضوابط التطوير للضاحيتين الشمالية والشرقية بمدينة الرياض، بما يشمل تحسين الوضع التخطيطي لمخططات منح رماح والخير، وتحديث شبكة الطرق والنقل العام، والمرافق العامة، وتقييّم وتطوير خطة الإدارة الحضرية في الضاحيتين الجديدتين.

تعتبر للضاحيتين الشمالية والشرقية بمدينة الرياض أحد عناصر "المخطط الهيكلي العام" للمدينة المُعتمد ضمن "المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض" الذي حدّد ضاحيتين في شمال وشرق المدينة، تتحقق من خلالهما فرصة تطوير بيئة عمرانية مُستدامة تتمتع بمستوى عالي من الخدمات والمرافق والإسكان، وتتوفر على الفرص الاقتصادية التي تُحقق الاعتماد الذاتي لتلك الضواحي، كما تتوفر على الفرص المناسبة لمشاركة القطاع الخاص في التطوير وإنشاء المشاريع المُتكاملة المرافق.

وتقع الضاحية الشمالية شمال مدينة الرياض على مساحة تبلغ ٢٠٦ كيلو متر مربع، وقد تم توسيع حدود هذه الضاحية لتشمل منطقة "مِنح الخير" الواقعة شمالها لتصل مساحتها الإجمالية إلى نحو ٢٤٦ كيلو متر مربع.

أما الضاحية الشرقية فتقع شرق المدينة وتبلغ مساحتها ٢١٨ كيلو متر مربع، وقد تم توسيع حدودها لتشمل مخططات "منح رماح" الواقعة شرقها لتصل مساحتها الإجمالية إلى نحو ٥٥٨ كيلو متر مربع،

ومن أبرز الملامح العامة للمخططات الهيكلية المحدثة:

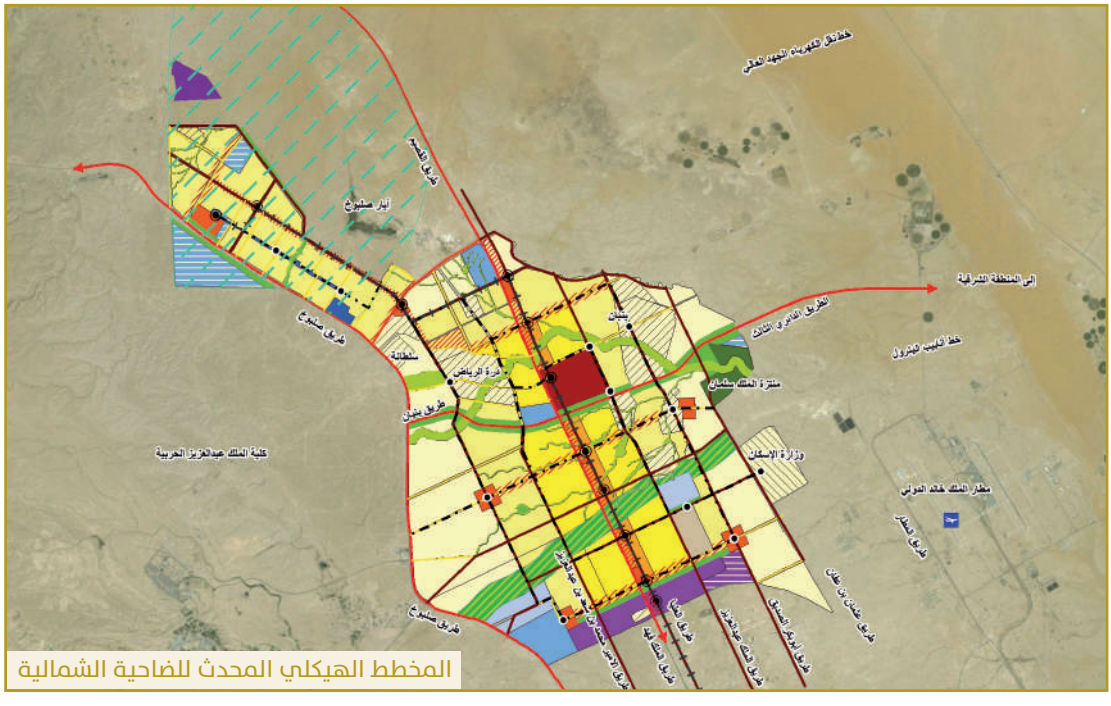

المخطط الهيكلي المحدث للضاحية الشمالية

- توزيع المناطق السكنية داخل الضاحيتين بكثافات مُتدرجة تتماشى مع التسلسل الهرمي للمراكز وشبكة النقل العام حيث يُتوقع أن تستوعب الضواحي ومخططات المنح أكثر من مليوني نسمة حتى عام ١٤٥٠هـ.
- توفير قواعد اقتصادية يرتكز عليها اقتصاد الضواحي تشمل ما يلي:
  - مجمع التقنية العالية في الضاحية الشمالية، والذي يسهل الوصول إليه من المطار أو من مركز المدينة.
  - المنطقة اللوجستية والمستودعات في الضاحية الشرقية لاستقبال وتوزيع البضائع.
  - منطقة صناعة التقنية العالية للمعادن في الضاحية الشرقية.
- تخصيص مواقع للخدمات العامة الرئيسية داخل الضاحيتين وفقاً للاحتياج المستقبلي المتوقع لهما.
- تخصيص مناطق ترويحية تخدم الضاحيتين تشمل المتنزهات الرئيسية، ومناطق أخرى حيث روعي في تخصيصها الاستفادة من المقومات الطبيعية للضواحي المتمثلة بمسارات الأودية الطبيعية.
- توفير شبكة الطرق اللازمة التي تخدم الضواحي وتتضمن طرق قائمة، وطرق مخصّصة، ضمن المخططات الهيكلية المحدثة ويتكون التسلسل الهرمي للطرق من الطرق السريعة، والطرق الشريانية، والطرق التجميعية والشوارع المحلية، وقد صممت هذه الشبكة بما يراعي الطرق الرئيسية المخصصة ضمن المخططات المعتمدة، فيما تم توسيع نطاق شبكة الطرق لتخدم بصورة شاملة جميع المناطق بما في ذلك أراضي مخططات المنح المجاورة للضواحي.
- توفير شبكة نقل عام ذات روابط نقل تخدم الأحياء السكنية الجديدة في الضواحي، وتوفر الربط مع المناطق البعيدة في وسط مدينة الرياض وباقي أجزاء المدينة.
- توفير مخططات شاملة للمرافق العامة ضمن المخططات الهيكلية المحدثة، تشمل مسارات وشبكات المرافق.
- وضع الضوابط والتنظيمات اللازمة للتطوير خلال مرحلة التخطيط التفصيلي للأراضي الواقعة داخل الضواحي.

وفي السياق ذاته، وافقت الهيئة العليا على إيقاف تخطيط واعتماد مخططات المنح الحكومية أو المخططات الخاصة خارج حدود حماية التنمية لمدينة الرياض، وذلك استناداً على القرارات السامية الكريمة في هذا الشأن، ووجّت بإيقاف تخطيط ومنح الأراضي ضمن مخططات (منح الخير٢) الواقعة خارج حدود حماية التنمية في شمال المدينة وضمن منطقة مياه آبار صلبوخ المحمية، وتكليف لجنة مشتركة لبحث ودراسة وضع تلك المخططات، واقتراح البدائل المناسبة للتعامل معها.

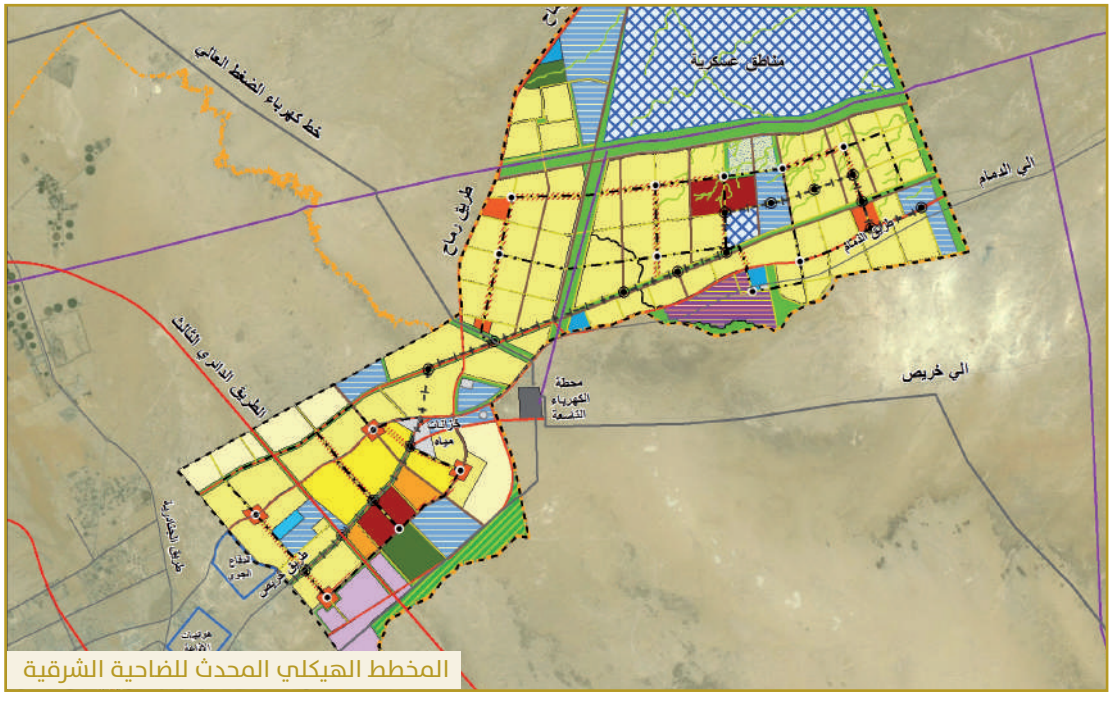

المخطط الهيكلي المحدث للضاحية الشرقية

أقرت الهيئة تحديث حدود المُتنزه لتصل مساحته إلى نحو ٤٤٠٠ كم

مواقع تاريخية ومحميات طبيعية وفرص استثمارية في متنزه العارض الوطني

أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، تحديث حدود مُتنزه العارض الوطني لتصل إلى مساحة تقدر بنحو ٤٣٥٦ كيلومتر مربع، بحيث تتضمن منطقة المتنزه بعد التحديث كافة المنطقة الواقعة من المجرى الرئيس لوادي حنيفة شرقاً حتى سدوس شمالاً، وغرباً الطريق الواصل بين مرات وضرماء، وصولاً إلى تقاطعه مع طريق الرياض الطائف، وجنوباً المنطقة الواقعة بين وادي الأوسط ونساح حتى تصل لنفود قنيفذة غرباً.

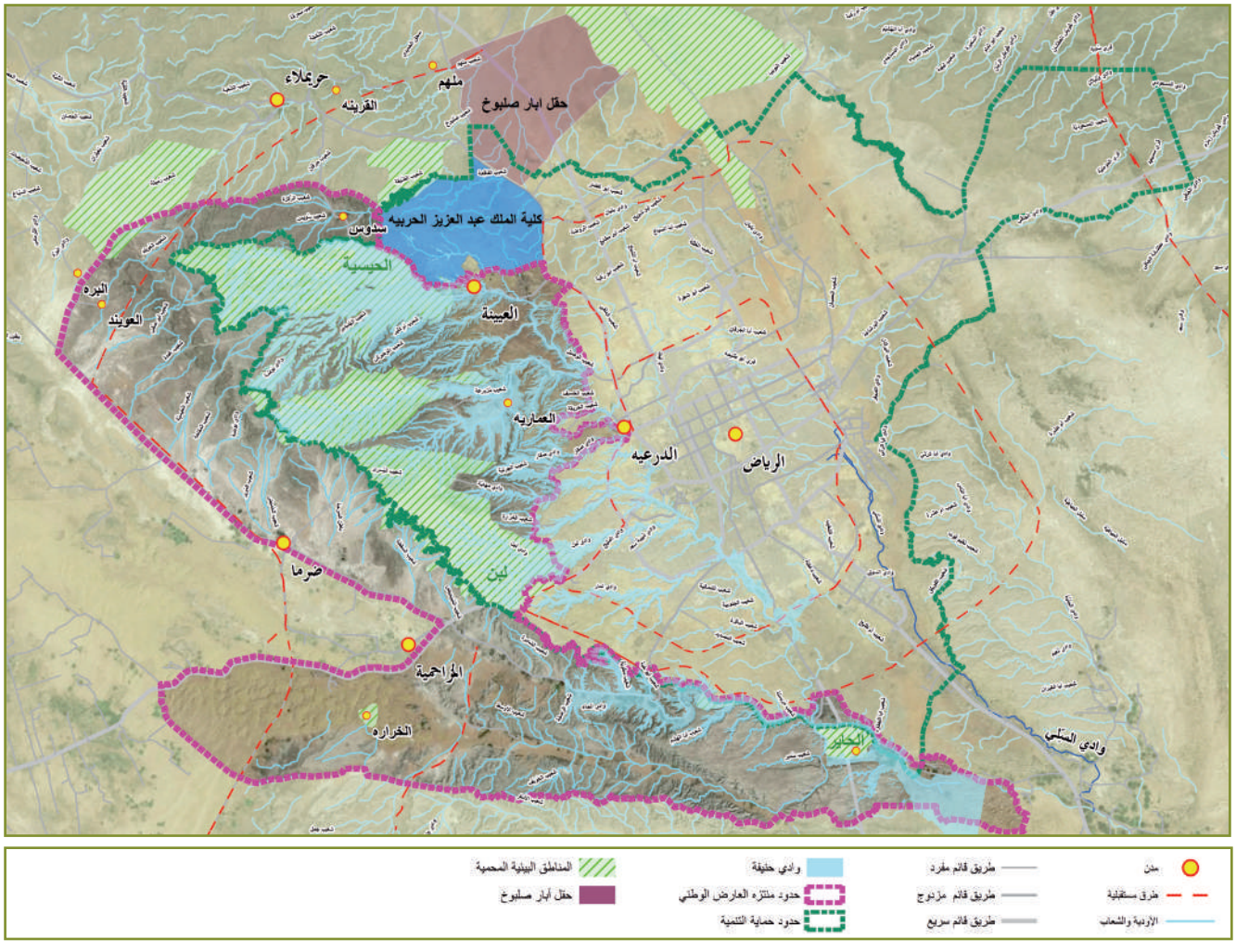

تضم منطقة مُتنزه العارض الوطني، عدداً من المواقع التاريخية، من أبرزها: الدرعية والجبيلة والعيينة والعمارية وسدوس. كما تشمل عدد من المعالم الطبيعية ومنها جبال طويق وحافتها الغربية وما يتخللها من الروافد الغربية لوادي حنيفة وهي شعيب الحيسية وبوضة، والأوحيرش، والأبيطح، والعمارية، وصفار، وحريقة، وغبيرة، والمهدية، وأوبير، ولبن. بالإضافة إلى أودية رئيسية أخرى هي وادي لحا والأوسط وسدير والبعيجاء جنوباً كما تشمل منطقة متنزه العارض شعيب الركزه والعويند ووادي البرة شمالاً بالإضافة إلى عدد من المحميات والروضات من أبرزها محميات الحيسية والعمارية وأعالي لبن والحاير ومحمية المحلية والخرارة.

وقد شملت دراسة تحديث المتنزه، تحليلاً لأبرز الفُرص والمعوقات في المناطق المحيطة بمنطقة العارض، حيث تواصل الهيئة العليا إعداد الدراسات ورسم السياسات اللاّزمة لضبط وإدارة التطوير ضمن حدود المتنزه، بما يشمل وضع خطة تطويرية كاملة للمتنزه، وتحديد الضوابط البيئية والعمرانية والتخطيطية اللازمة، ووضع البرنامج التنفيذي لعدد من المواقع المُميزة داخل حدود منطقة المُتنزه.

وتتميز منطقة متنزه العارض، باحتوائها على تكوينات جيولوجية بديعة، وخصائص طبيعية نادرة، وحياة فطرية غنية، وتشتمل على عينات من النظم الحيوية (الإيكولوجية) الشديدة الندرة والحساسية، وتؤوي شبكة غذائية معقّدة ومتنوعة من الكائنات والأحياء الصحراوية التي تعيش على غطاء نباتي ينتشر في بقع متناثرة نتيجة الهطول الشحيح وغير المنتظم للأمطار.

وتشكل بيئات منطقة المتنزه، جزءاً هاماً من النظام البيئي الصحراوي الشامل للمنطقة لاحتضانها العديد من الأنواع النادرة من الحياة الفطرية المُهددة بالانقراض والتي تعتبر من التراث الحيوي للمملكة العربية السعودية.

وقد برزت الحاجة لحماية وظائف منطقة المتنزه الحيوية كخطوة أولية هامة لإعادة ترميم النظام البيئي فيها، وتهيئة الظروف الملائمة لتجدد المَواطن البيئية، وتجنُّب المزيد من التصحر، والمحافظة على الخواص المرئية للمنظر الطبيعي، حيث عانت العديد من المواقع ضمن حدود المتنزه، من أنشطة الرعي العشوائي والاستهلاك الجائر للموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى تدهور بناء التربة وإزالة الغطاء النباتي وزوال العديد من أنواع الحياة الفطرية.

ويأتي تطوير مُتنزه العارض الوطني، امتداداً لجهود الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في العناية بالبيئة في المدينة ومحيطها، حيث شهدت العديد من أجزاء متنزه العارض تنفيذ مشاريع بيئية كبرى، وإصدار أنظمة وتشريعات تحافظ على ما تتميز به هذه المناطق من مقوِّمات بيئية مميزة، والاستفادة منها كمناطق ترويحية.

فمن أجل المحافظة على البيئات الطبيعية في الحيسية والعمارية وأعالي وادي لبن والحائر، جرى إعلان هذه المناطق محميات طبيعية وتم رسم حدودها وإعداد مخططات مساحية لها، بهدف المحافظة عليها ومنع التملك فيها أو إعطاء حق الاختصاص على أية أراض تقع ضمن حدودها، وإيقاف توسع الأنشطة القائمة داخل حدود أيٍّ من تلك المحميات، ووضع الضوابط للمشاريع التي يُزمع تنفيذها (كالطرق ومحطات المُعالجة والمُتنزهات وغيرها) بحيث تكون مُلائمة للبيئة الطبيعية ولا تتعارض مع الأهداف التي من أجلها تمت حماية المنطقة.

كما يُمثل وادي حنيفة وروافده الجزء الأكبر من منطقة متنزه العارض البيئية المُميزة، وقد جرى تأهيل الوادي بيئياً في المنطقة الواقعة من شمال طريق العمارية حتى بلدة الحاير جنوباً بطول ٨٠ كم في الوادي الرئيسي، إضافة إلى تأهيل أودية لبن ونمار والمهدية وأوبير الرافدة لوادي حنيفة، بهدف إعادتها إلى وضعها الطبيعي كمصارف لمياه الأمطار والسيول، وجعل بيئتها طبيعية خالية من الملوثات والمعوقات التي تحول دون إطلاق آليات التعويض الطبيعية لمواردها، وازدهار بيئتها النباتية والحيوانية.

كما جرى توظيف تلك الأودية بعد تأهيلها لتكون مناطق مفتوحة ومتاحة لسكان المدينة وملائمة للتنزه الخلوي. ويُعتبر مشروع التأهيل البيئي للوادي هو الأساس الذي ستُبنى عليه لاحقاً بقية مشاريع التطوير المستقبلية، كإعادة تدوير المياه، وتطوير الاقتصاد الزراعي، وتطوير المناطق المفتوحة وفق أسس الاستثمار الترويحي الثقافي.

معايير تخطيطية لتنفيذ مشروع التأهيل البيئي لوادي السلي

اتخذت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، عدداً من القرارات الرامية إلى تنفيذ مشروع التأهيل البيئي لوادي السلي، وفق المعايير والمنهجية التخطيطية والتصميمية والتنفيذية المناسبة والصحيحة، وبما ينسجم مع أهداف وتوجهات المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، حيث يعتبر وادي السلي، المصرف الطبيعي لمنطقة تتجاوز مساحتها ٢٤٠٠ كيلومتراً مربعاً في شمال وشرق المدينة، توازي أكثر من ثلث مساحة مدينة الرياض، ويشكل المورد الرئيسي الطبيعي للمدينة إلى جانب وادي حنيفة.

وشملت الإجراءات:

- اعتماد حدود المسار الرئيسي لوادي السلي وروافده، واعتبار المخططات مرجعاً أساسياً يُبنى عليه عند إعداد المخطط الشامل لوادي السلي والدراسات والتصاميم اللاحقة على امتداده، وجميع الجوانب المتعلقة بتنسيق أي تطوير ضمن منطقة هذه الحدود.
- منع تمليك أو إعطاء حق الاختصاص على أي أرض تتعارض مع الحدود المعتمدة لوادي السلي والأودية الفرعية والخرائط المعتمدة، وذلك استناداً إلى الأوامر السامية والتشريعات الصادرة بهذا الشأن.
- التعامل مع الأراضي والحيازات المتداخلة مع حدود مجرى الوادي وروافده، حسب المخططات المساحية والمشمولة بصكوك الملكية المستكملة للشروط النظامية وفق عدد من الضوابط المحدّدة.
- إعداد الرفع المساحي والمراسيم لكافة المناطق المحددة كأودية يجب احترامها عند تخطيط أو تطوير الأراضي التي يمر بها الوادي سواء الحكومية منها أو الخاصة، وتزويد كافة الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالمرافق والخدمات، بالحدود المعتمدة لوادي السلي وروافده لاحترامها أثناء تخطيط وتطوير وتنفيذ أية مشاريع تتقاطع مع هذه الحدود، أو تقع ضمنها، وأهمية تنسيق كافة الأعمال أثناء فترة التخطيط مع أمانة منطقة الرياض.

يشار إلى أن مشروع التأهيل البيئي لوادي السلي، انطلق من توصية "المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض" بتأهيل وتطوير الوادي وتحديد مجراه، حيث أكد المخطط على أهمية المحافظة على الوادي، ومعالجة وضع التعديات والمخططات المارة به، وتخصيصه منطقة ترويحية مفتوحة بالإضافة إلى دوره كمصرف طبيعي لمياه السيول والأمطار.

المناطق العشوائية لا تشكل سوى ٠,٥٪ من مساحة مدينة الرياض

كشفت دراسة أجرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أن المناطق العشوائية بمدينة الرياض، لا تشكل إلا نسبة ضئيلة تقدر من مساحة المدينة، تبلغ نحو ٠,٥ في المائة، وحددت الدراسة مواقعها، وأسباب نشوئها، وأهم المشاكل والسلبيات التي نتجت عنها أو قد تنتج مستقبلاً، وحصرت الإجراءات المتخذة حيال معالجتها والجاري تنفيذها من كافة الجهات المعنية في المدينة.

تعرف "المناطق العشوائية" بأنها تجمعات يغلب عليه الاستخدام السكني، وتقام على أراضي غير مخططة، تم تطويرها دون الحصول على فسوحات للبناء، إضافة إلى الأنشطة غير النظامية المقامة على أراضٍ مخططة بصفة مؤقتة، مثل أحواش الإبل والأغنام.

وقد حددت الدراسة التي أجرتها الهيئة العليا حول هذا الموضوع، مناطق للتطوير العشوائي في المدينة التي تشمل: أحياء الجبس، الغنامية، العماجية، وحي ابن شريم بمنطقة خشم العان، والحارة الشعبية بحي المرسلات، والمنطقة العشوائية بحي النهضة، والجزء الشرقي من حي عكاظ، إلى جانب مواقع التطوير العشوائي لأحواش الإبل والأغنام، كما هو موضح بالخرائط المرفقة.

وخلال الاجتماع الثاني للهيئة لعام ١٤٣٦هـ، جرى استعراض سير العمل في معالجة المناطق العشوائية بمدينة الرياض، والإجراءات المنجزة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا السابقة الخاصة بكل موقع من مواقع التطوير العشوائي بالمدينة، والتي ترمي إلى حصر ظاهرة المناطق العشوائية في المدينة والحد من توسعها أو نشوء مواقع جديدة.

ودعت الهيئة العليا خلال الاجتماع، إلى الإسراع في استكمال تنفيذ القرارات والإجراءات المعتمدة لمعالجة المناطق العشوائية القائمة بمدينة الرياض، وإيقاف نمو أو نشوء مواقع جديدة في المدينة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استغلال الأراضي الزراعية بما لا ينسجم مع طبيعتها وطبيعة المناطق المحيطة بها.

كما جرى تشكيل لجنة دائمة مشتركة من الجهات المعنية في المدينة، تتولى متابعة تنفيذ الإجراءات التنفيذية المقرّة لكل منطقة من المناطق العشوائية في المدينة، سواءً كانت من المناطق السكنية العشوائية أو مواقع التطوير العشوائي كأحواش الإبل والأغنام ومداخل المدينة.

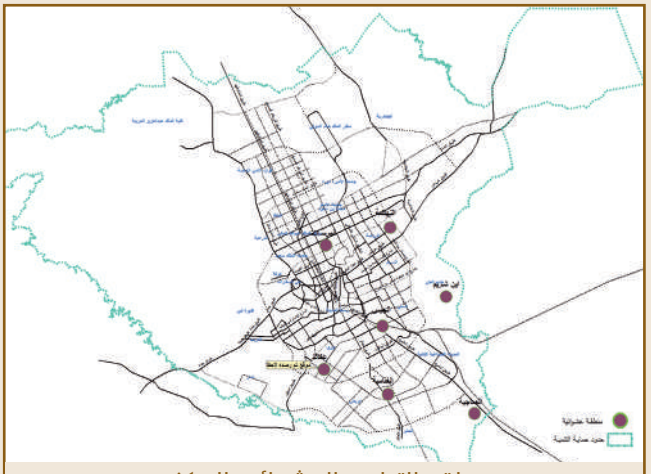

مواقع التطوير العشوائي السكني

المواقع المخصصة كأسواق وأحواش للإبل والأغنام
ضمن مخطط استعمالات الأراضي 1442هـ

١٧ مشروعاً للطرق بالرياض ضمن أولويات مشاريع عامي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ

وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ضمن خطتها الشاملة لتطوير نظام النقل في مدينة الرياض، خطة لشبكة الطرق المستقبلية في المدينة، تهدف إلى رفع مستوى شبكة الطرق القائمة، وتحسينها، واستحداث عناصر جديدة، وقد جرى تجزئة هذه الخطة إلى خطط خمسية تنفيذية تشارك في تنفيذها الجهات ذات العلاقة، في الوقت الذي يجري فيه كل عام تحديد أولويات مشاريع الطرق بالمدينة لكل عام مالي من أعوم الخطة الخمسة.

وبفضل الله، تم الانتهاء من تنفيذ عناصر الخطة الخمسية الأولى (١٤٢٢ - ١٤٢٧هـ) والخطة الخمسية الثانية (١٤٢٨- ١٤٣٢هـ)، ويجري حالياً العمل على تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة (١٤٣٣- ١٤٣٨هـ)، التي أخذت في الاعتبار عددا من الجوانب، أهمها: البعد الاستراتيجي للطرق على مستوى المدينة (مثل تنفيذ الطرق الدائرية)، ومواكبة الطرق لاتجاهات نمو المدينة وخدمة الطلب المتوقع على المشاريع الكبرى، إضافة إلى إيجاد طرق رديفة للطرق الرئيسية (مثل طريق الملك فهد، وطريق مكة، والطريق الدائري).

بما يواكب ما تشهده المدينة من مشاريع كبرى للقطاعين الحكومي والخاص، أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أولويات مشاريع الطرق للعام المالي (١٤٣٦-١٤٣٧هـ)، والتي اشتملت على ١٧ مشروعاً للطرق الدائرية والطرق الحرة، يشارك في تنفيذها كل من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وأمانة منطقة الرياض، ووزارة النقل، في الوقت الذي أقر فيه الاجتماع دمج الضلع الجنوبي الغربي من الطريق الدائري الثاني مع الضلع الجنوبي الغربي من الطريق الدائري الثالث، واستحداث مدخل لأحياء النظيم والجنادرية والندوة يربط بينها وبين بالطريق الدائري الثاني.

أولويات مشاريع الطرق بمدينة الرياض للعام المالي (١٤٣٧- ١٤٣٨هـ)					
م	التصنيف	العنصر	الطول	الجهة المنفذة	ملاحظات
١	دائري	أ-الطريق الدائري الثاني بمدينة الرياض المرحلة الثانية من طريق الخرج إلى طريق جده السريع	٤١ كلم	وزارة النقل "تحت التصميم"	
		ب- تطوير وتنفيذ الطريق الدائري الشرقي الثاني من طريق خريص جنوباً حتى طريق الملك سلمان	٢٧ كلم	وزارة النقل "تحت التصميم"	
٢	طريق حر	ربط طريق الأمير تركي بن عبد العزيز الأول بطريق عائشة بنت أبي بكر		أمانة منطقة الرياض	المسار تحت الدراسة من قبل اللجنة الفنية
٣	طريق حر	طريق الإمام سعود بن فيصل (الثمامة) من طريق الملك خالد حتى طريق الدائري الثاني (الشيخ جابر الصباح)	٢٣ كلم	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض	تحت التصميم
٤	دائري	طريق الملك سلمان من طريق الملك خالد غرباً حتى طريق الملك فهد شرقاً	٦ كلم	وزارة النقل	
٥	تقاطعات	طريق سلمان الفارسي (الصحابة) مع طريق الدمام	تنفيذ التقاطع إنشائياً	وزارة النقل	
٦	دائري	تطوير الطريق الدائري الغربي من طريق خديجة بنت خويلد حتى إلتقاءه بطريق جدة السريع	٤ كلم	وزارة النقل	
٧	طريق حر	طريق الإمام مسلم من طريق ديراب إلي مخطط عريض	١٣ كلم	أمانة منطقة الرياض	مصمم
٨	تقاطعات	تقاطع شارع حسان بن ثابت مع طريق خريص		وزارة النقل	هندسة وإدارة مرورية
٩	طريق حر	طريق مكة / خريص من شارع التخصصي إلى طريق الشيخ جابر	١٩ كلم	وزارة النقل	هندسة وإدارة مرورية مداخل ومخارج
١٠	طريق رئيسي	طريق الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد من طريق الأمير تركي بن عبد العزيز الأول إلي الطريق الدائري الشرقي	١٠ كلم	أمانة منطقة الرياض	تحت التصميم
١١	طريق رئيسي	طريق الأمير محمد بن سعد بن عبد العزيز (الخير) من الطريق الدائري الشمالي ألي طريق الأمير سعود بن عبد الله بن جلوي	١٠ كلم	أمانة منطقة الرياض	مصمم
١٢	طريق رئيسي	طريق عثمان بن عفان من طريق الملك عبد الله حتي الطريق الدائري الشمالي	٤ كلم	أمانة منطقة الرياض	مصمم
١٣	طريق حر	طريق عمر بن الخطاب و علي بن محمد بن عبدالوهاب من طريق الملك عبد العزيز حتي الطريق الدائري الشرقي وطريق ابي عبيدة بن الجراح من الطريق الدائري الشرقي حتي الطريق الدائري الشرقي الثاني	١٥ كلم	أمانة منطقة الرياض	مصمم
١٤	تقاطعات	تقاطع طريق عمر بن عبد العزيز مع الطريق الدائري الشرقي (مخرج ١٤)	تنفيذ التقاطع إنشائياً	وزارة النقل	
١٥	تقاطعات	طريق العريجاء مع طريق الأمير سطام بن عبد العزيز	إدارة مرورية	أمانة منطقة الرياض	تحت التصميم
١٦	طريق رئيسي	تطوير طريق الأمير سعود بن عبدالله بن جلوي من طريق الملك خالد غرباً حتى مطار الملك خالد شرقاً	١٢,٥ كلم	أمانة منطقة الرياض	
١٧	تقاطعات	طريق الملك فهد مع شارع الوشم		الهيئة العليا	هندسة و إدارة مرورية

مخطط شامل لتحقيق مفهوم "المدينة الذَّكية في الرياض

بهدف تفعيل استخدام تقنية المعلومات والاتصالات بشكل واسع في مدينة الرياض الحيوية، وافقت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، على المخطط الشامل لتحقيق مفهوم "المدينة الذَّكية في مدينة الرياض"، والمساهمة في تقديم أفضل الخدمات لسكان المدينة وزوارها، وتخفيض التأثيرات الجانبية على البيئة، وصولاً إلى تحسين مستوى جودة الحياة في المدينة بكافة قطاعاتها الحيوية، الخدمية وبالأخص الاجتماعية منها والاقتصادية.

يعمل المخطط الشامل لتحقيق مفهوم المدينة الذَّكية في الرياض، على تعزيز ما تتميز به مدينة الرياض من خصائص ومقومات ومزايا ومشاريع تُساعد على تحقيق مفهوم المدينة الذكية في المدينة، مثل: مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام، ومشروع مركز الملك عبدالله المالي، ومشاريع "الإدارة المرورية"، فضلاً عن استثمار ما تتوفر عليه المدينة من قاعدة معلومات مكانية ووصفية ثرية، ومرصد حضري، وخدمات الكترونية تقدمها الجهات الحكومية والخاصة، إلى جانب ما تتميّز به من مُعدل أعمار للسكان تغلب عليه فئتي الشباب وصغار السن، وما تتوفر عليه من بُنية تحتية حديثة.

وسيحتوي المخطط على كافة المعلومات والخُطط والمواصفات الفنية للمشاريع اللاّزمة لتطبيق مفهوم المدينة الذكية في مدينة الرياض، حيث سيشكل مظلَّة لكافة القطاعات والأنشطة والمشاريع الكبرى القائمة في المدينة، من خلال تأكيده على قيام شراكات دائمة تعززّ من تحقيق أهداف المدينة الذكية، وتضمن التكامل بين مختلف القطاعات العاملة في المدينة، الأمنية منها، والبلدية والخدمية، إلى جانب الهيئات والبرامج الحكومية ذات الصلة، وشركات الاتصالات وتقنية المعلومات، وكافة الجهات المعنيّة بتقديم الخدمات المختلفة في المدينة.

وسيركّز المخطط خلال مراحل إعداده على عدة محاور رئيسية، تتمثل في وضع الرؤية المستقبلية للخطة، واستقصاء تجارب المُدن الذكية حول العالم في هذا الشأن، تقييم الوضع الحالي للمدينة عن طريق استخدام المعايير ومؤشرات الأداء العالمية في مجال المدن الذكية، وتحديد الجهات المُشاركة في المخطط، وصياغة التشريعات والسياسات والمعايير اللازمة لمُشاركة البيانات بين الجهات المشاركة، وتحديد المواصفات الفنية وبرتوكولات مشاركة البيانات، وأخيراً وضع خطة التنفيذ والإدارة ومهام الجهات المشاركة.

وسيكون من أبرز مُخرجات المخطط:

- إعداد الهيكل التقني (المنصة التقنية) للرياض لتطبيق أفضل المُمارسات والمعايير التقنية العالمية.
- إعداد الخطة التنفيذية لتحقيق المدينة الذكية بكافَّة تفاصيلها.
- إعداد مراجع المواصفات الفنية اللازمة لكل المشاريع والمبادرات اللازم تنفيذها لتطبيق مفهوم المدينة الذكية.
- إطلاق حزمة من الخدمات على شكل مبادرات ومشاريع تلامس احتياجات سكان المدينة في المراحل الأولى من المشروع بالشراكة مع الجهات المعنية، مثل: الاتصال بالإنترنت في الأماكن العامَّة، أو حصر التطبيقات المتوفرة وتقديمها مُجتمعة في منصة واحدة يسهل الوصول إليها، إضافة إلى إطلاق بعض التطبيقات الجديدة التي تخدم سكان المدينة.

مواصلة الأعمال في ١٧٠ موقعاً يعمل فيها أكثر من ٣٠ ألف موظف

إنجاز ٢٦٪ من أعمال مشروع قطار الرياض

حققّت أعمال تنفيذ مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض - القطار والحافلات، نسبة إنجاز بلغت ٢٦ في المائة بحمد الله وفق الجدول الزمني المعد للمشروع، وذلك في أكثر من ١٧٠ موقعاً على امتداد مسارات شبكتي القطارات والحافلات في مختلف أرجاء المدينة.

جرى الكشف عن ذلك خلال الزيارة التفقدية لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، رئيس اللجنة المشرفة على تنفيذ مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض - القطار والحافلات، ظهر الخميس ٦ ربيع الأول ١٤٣٧هـ، لسير العمل في تنفيذ أعمال المشروع، وذلك خلال زيارته لموقع نفق المسار الخط الأخضر من المشروع (محور طريق الملك عبدالعزيز) الذي يبلغ طول المنجز منه حتى الآن نحو ٤,٨ كيلومتر في اتجاه الجنوب، والذي يجري حفره عبر آلة حفر الأنفاق العملاقة التي اطلق عليها سكان المدينة اسم (ظفرة).

ووصف سمو رئيس الهيئة العليا سير العمل في المشروع، بالعمل الجبار المبنيّ على خطط متميّزة تساهم في إنجاز المشروع خلال المدة المحددة له دون أي تأخير بمشيئة الله.. وقال إن ما شاهده يبعث على الاطمئنان في ظل انتقاله من مرحلة إلى أخرى بخطى ثابتة، مبيناً أن المشروع قد قطع ما نسبته ٢٦ في المائة من إجمالي أعماله حتى الآن، مبيناً بأن وتيرة الإنجاز ستتسارع خلال الأشهر المقبلة بالتزامن مع وصول المشروع إلى مراحل متقدمة سيواكبها ازدياداً في أعداد العاملين في المشروع الذين يزيد عددهم عن ٣١ ألف عامل حتى الآن من بينهم سبعة آلاف مهندساً وإداريّاً.

وأكد سمو رئيس الهيئة، أن المشروع تخطى مراحله الصعبة، وبدأت معالمه تظهر على السّطح، مطمئناً سكان مدينة الرياض بأن المشروع يسير وفق ما خُطط له، مشيداً بالدعم الكبير الذي يحظى به المشروع من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله، مؤسس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وباني نهضتها الحديثة.

وقال سموه إن الوطن والمواطنين يفخرون بهذا المشروع الجبّار، مثنياً على تعاون المواطنين والمقيمين من سكان المدينة أثناء تنفيذ أعمال المشروع، ومعبراً عن تقديره للدور الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في تنفيذ المشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام، وما تتمتع به الهيئة والشركات العاملة تحت مظلتها من خبرة ومهنية وجودة ودقة في أداء الأعمال الموكلة إليها.

وأشاد سموه بالكفاءات الوطنيّة الشابة العاملة في مشروع قطار الرياض، وهو ما ترك أثراً واضحاً في الكثير من المواقع الحيويّة، مؤكداً تقديره البالغ لما يقدمونه من تميّز يشرّف الوطن، متمنياً أن يظل التوفيق حليفاً لهم.

وقال سموه: " لا نكاد نخطو خطوة واحدة في هذا النفق إلا ونواجه شاباً سعودياً، وهذا في حد ذاته يدعو إلى الفخر، ولا ننسى أنهم يعملون في أقسى الظروف وأسوء الأماكن التي يتحملها الإنسان، ويتحملون تلك المشقة والتعب، ونرجو بأن يكون عطاؤهم على قدر مواهبهم التي اكتسبوها في هذا الوطن".

وخلال انتقال سموه عبر المقطورة داخل النفق، شاهد عناصر ومكونات النفق بعد الحفر، والتي تشتمل على قطع الحلقات الخرسانية المحيطة بجدار النفق، التي يجري تصنيعها خصيصاً للنفق في مصنع مجاور ضمن المشروع، إضافة إلى تمديدات الخدمات من كهرباء ومياه، وتجهيزات أنظمة الأمن السلامة والتكييف، والسير الآلي الذي ينقل تربة الحفر إلى خارج النفق.

حفر ١٣ كم من أنفاق المسارات

ويتقدم الأعمال الجاري تنفيذها ضمن المشروع، أعمال حفر الأنفاق العميقة والسطحية والتي بلغ طول المنجز منها حتى الآن أكثر من ١٣ كيلومتر على كل من الخط الأخضر (محور طريق الملك عبدالعزيز)، والخط الأحمر (محور طريق الملك عبدالله)، والخط الأزرق (محور شارع العليا – البطحاء)، والخط الأصفر (محور طريق مطار الملك خالد الدولي)، والخط البرتقالي (محور طريق المدينة المنورة).

ويجري حفر هذه الأنفاق العميقة، عبر ستة آلات عملاقة انطلقت أعمالها في مواقع مختلفة من الشبكة، ضمن سبع آلات جرى تصنيعها خصيصاً للمشروع لاستخدامها في حفر أنفاق ثلاثة مسارات بطول إجمالي يبلغ ٣٥ كيلومتراً، حيث تعمل هذه الآلات على مدار الساعة، بواسطة ١٠٠ مختص في كل آلة، ويتراوح طول الآلة الواحدة منها، ما بين ٩٠ و١٢٠ متراً، وتقدر كمية الحفر اليومية لكل آلة بما يعادل ٥٠ شاحنة، كما يصل وزن الآلة الواحدة نحو ٢٠٠٠ طناً، بما يعادل وزن أربع طائرات من طراز "جامبو ٧٤٧" بكامل حمولتها.

"سنعة" و"جزلة" تتخطيان المحطات الأولى

ومؤخراً احتفت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في عصر الأحد ٢١ ذي الحجة ١٤٣٦هـ بمشاركة مجموعة من سكان حي صلاح الدين بمدينة الرياض، بوصول آلة حفر الأنفاق العملاقة التي اطلق عليها سكان الرياض اسم "سنعة" إلى موقع المحطة الأولى على مسار الخط الأخضر بعد أن أنهت بحمد الله، حفر نفق بطول ١,٢ كيلومتر تحت الأرض منذ انطلاق أعمالها بحوار المقر الجديد لوزارة التعليم، لتواصل طريقها في اختراق باطن الأرض لحفر نفق يبلغ طوله خمسة كيلومترات.

كما احتفت الهيئة العليا في صباح الاثنين ٢٧ محرم ١٤٣٧هـ، بوصول آلة حفر الأنفاق العملاقة التي اطلق عليها سكان الرياض اسم (جزلة) إلى موقع محطتها الأولى المجاورة لمحطة سكة الحديد ضمن الخط البرتقالي من قطار الرياض، حيث اخترقت

الآلة جدار المحطة التي تقع بعمق يبلغ ٢٥ متراً تحت الأرض، وذلك بعد أن أنهت حفر نفق مسار الخط البرتقالي في المنطقة الممتدة من جنوب إستاد الأمير فيصل بن فهد في حي الملز، حتى موقع المحطة الأولى بجوار محطة سكة الحديد في حي الصناعية، بطول ١,٢ كيلو متر، ثم واصلت الآلة طريقها في اختراق باطن الأرض لحفر نفق يبلغ طوله ٦,٥ كيلومترات يمتد حتى محطة قصر الحكم الرئيسية، ضمن الخط البرتقالي الذي يبلغ طوله الإجمالي ٤٠,٧ كيلومتراً، والذي يمتد من طريق جدة السريع في غرب المدينة حتى بمنشآت الحرس الوطني في خشم العام شرقي المدينة.

أكاديميون ومهنيون وطلاب يزورون الأنفاق

وضمن سعيها لتعزيز دور ومشاركة كافة فئات مجتمع الرياض في تنفيذ مشروعهم الأكبر من نوعه في المنطقة، نظّمت الهيئة العليا زيارات وجولات ميدانية لوفود رسمية ومجموعات من الدبلوماسيين والأكاديميين والمهنيّين والإعلاميين والطلاب، إلى مقر إدارة المشروع وعدد من مواقع العمل فيه، اطلعوا خلال هذه الجولات على ما يتميز به المشروع من مواصفات، وما يحتويه من أعمال، وما سيقدمه للمدينة وسكانها من عوائد كبيرة في مختلف جوانب الحياة بمشيئة الله.

تركيب الجسور في ١١ موقعاً بالمدينة

وفي جانب أعمال الجسور، تتواصل أعمال تركيب جسور المسارات في ١١ موقعاً تتوزع بين كافة أرجاء المدينة، ومن بينها الأعمال الجاري تنفيذها على كل من: حي العزيزية وحي العارض في محور طريق العليا / البطحاء، وطريق الأمير سعود بن محمد بن مقرن وغرب جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في محور طريق مطار الملك خالد الدولي، وشارع الشيخ حسن بن حسين بن علي شرق الرياض، وفي محور طريق الملك عبدالله عند تقاطعه مع الدائري الشرقي، وفي الجزء الغربي من طريق المدينة المنورة، الذي شهد مؤخراً إنجاز ٥٠ في المائة من تركيب أعمدة الجسور في الجزء الواقع بين طريق جدة السريع حتى طريق الملك فهد، بحمد الله.

أعمال المحطات ومراكز المبيت والصيانة

وفي السياق ذاته، شهد المشروع تسارعاً في تنفيذ أعمال الإنشاءات في مواقع المحطات الرئيسية والفرعية البالغ عددها

٨٥ محطة، ومن بينها: محطة قصر الحكم، ومحطة مركز الملك عبدالله المالي، والمحطة الغربية، ومحطة الصالة الخامسة بمطار الملك خالد الدولي، إلى جانب إنشاء مبنى مركز التحكم والتشغيل للمشروع، ومراكز المبيت والصيانة لكافة المسارات ضمن المشروع، إضافة إلى أعمال تحويل الخدمات، والأعمال الإنشائية لمحطات تزويد المشروع بالطاقة الكهربائية.

البدء في تصنيع ١٩٠ قطاراً للمشروع

كما انطلقت أعمال تصنيع عربات القطارات في المشروع البالغ عددها ١٩٠ قطاراً (تضم ٤٧٠ عربة) والتي يجري تصنيعها خصيصاً للمشروع من قبل ثلاثة من أكبر مصنعي عربات القطارات في العالم، وهم: شركة SIEMENS الألمانية، وشركة BOMBARDIER الكندية، وشركة ALSTOM الفرنسية.

وتتميز عربات القطارات في المشروع، بتصاميمها الداخلية والخارجية العصرية، ووكونها الأعلى في معايير الراحة والأمان للركاب، إضافة إلى ما تحتويه العربات من تجهيزات وتقنيات هي الأحدث من نوعها في صناعة عربات القطارات في العالم.

وتشتمل كل عربة على مجموعة من الخدمات والتجهيزات الحديثة تتضمن: شاشات عرض الكترونية، وأنظمة حديثة للاتصالات والصوت والإضاءة والتكييف والسلامة، إضافة إلى الفواصل التي يتم عبرها تقسيم عربات القطار إلى ثلاث فئات (الدرجة الأولى، العائلات، الأفراد) بحسب الحاجة.

وقد راعى تصميم عربات القطار، متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، كما جرى الأخذ بعين الاعتبار انسجام التصميم مع متطلبات النظافة والصيانة وفق خصائص البيئة الطبيعية في مدينة الرياض.

كما يجري تصنيع كافة عناصر وتجهيزات عربات القطار الداخلية والخارجية، وفق أعلى الموصفات وباستخدام المواد الأعلى جودة ومتانة، والأكثر تحملاً وملائمة للأحوال الجوية السائدة في مدينة الرياض.

طرق بديلة وتحسينات مرورية

وفي جانب الخطة الشاملة لإدارة التحويلات المرورية أثناء تنفيذ المشروع، يتواصل العمل في تنفيذ أعمال الخطة على عدد من المسارات بالاشتراك مع الجهات المعنية في المدينة،

حيث تضمنت الخطة عدداً من الإجراءات والتحويلات المرورية المؤقتة في مواقع العمل في المشروع، للحد من التأثير على سلاسة الحركة المرورية في الطرق المحيطة بمواقع العمل بقدر الإمكان.

واشتملت الخطة على عدد من الطرق البديلة ومجموعة من التحسينات المرورية في منطقة التحويلات المرورية، وتركيب نظم تفاعلية إلكترونية مرتبطة بالإشارات الضوئية المرورية لزيادة فاعليتها وقدرتها الاستيعابية، وتقليل معدل وقت الانتظار عند الوقوف في هذه الإشارات، لتسهيل عمليات الدخول والخروج من المنطقة المتأثرة بأعمال المشروع.

وفي هذا الإطار، أطلقت الهيئة العليا مؤخراً، التحويلة المرورية في الجزء الغربي من طريق المدينة المنورة الواقع غرب الطريق الدائري، بهدف استيعاب الحركة المرورية أثناء تنفيذ مسار قطار الرياض البرتقالي، فيما أطلقت تحويلة مدارس منارات الرياض في مخرج ٨ عند تقاطع الطريق الدائري الشمالي بالشرقي، وذلك لتنفيذ مسار قطار الرياض البنفسجي.

خطة عمل لتوطين الخبرة والتقنية والصناعة ضمن المشروع

٨٣٣ مهندساً سعودياً في مشروع قطار وحافلات الرياض

في الوقت الذي تتسارع فيه نسب إنجاز تنفيذ أعمال مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض – القطارات والحافلات الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، يشهد المشروع تنامياً في أعداد الكوادر السعودية المؤهلة التي استقطبتها الشركات الكبرى المشرفة على تنفيذ المشروع، والائتلافات العالمية الثلاث التي تقوم بتنفيذ المشروع وتشمل كل من: ائتلاف باكس، وائتلاف الرياض نيوموبيليتي، وائتلاف فاست، والتي تتكون من كبرى الشركات العالمية في مجالات تصنيع القطارات والأعمال المدنية وحفر الأنفاق ونظم الاتصالات والتحكم والإدارة والتصميم.

فمنذ انطلاق المشروع حتى الآن، بلغت أعداد الكوادر السعودية التي انضمت إلى المشروع، ٨٣٣ مهندساً ومختصاً سعودياً يتولون مختلف الأعمال الهندسيّة والفنية والتقنية والإدارية في كافة عناصر المشروع ومكوناته بكافة أرجاء المدينة.

خطّة لبناء الكوادر الوطنية المؤهلة

تشكل أعداد الكوادر الوطنية العاملة في مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض خلال هذه المرحلة من أعمال تنفيذه، نسبة جيدة من إجمالي أعداد العاملين في المشروع، ويأتي ذلك ضمن خطّة تستهدف بناء الكوادر الوطنية المؤهلة للعمل في المشروع منذ بداياته حتى اكتماله وتشغيله بمشيئة الله، ويجري تنفيذها على مراحل تنسجم مع تطور أعمال تنفيذ المشروع واحتياجاته من الكوادر المهنية.

وترمي هذه الخطة إلى تعظيم عوائد الوطن والمواطنين من مشروعهم الطموح الأكبر في حجمه، والأحدث في مواصفاته، والذي ينتظر الجميع مساهمته في رفع جودة الحياة في العاصمة إلى المكانة اللائقة بها في مصاف العواصم العالمية المتقدمة بمشيئة الله.

ولتهيئة البيئة الملائمة لاستقطاب الكفاءات الوطنيّة في مراحل المشروع المقبلة، أجرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض سلسلة من البحوث والدراسات في هذا المجال، ونظّمت سلسلة من اللقاءات وورش العمل مع الخبراء والمختصين من الجهات الحكومية والاستشاريين، واطلعت على العديد من التجارب الدولية في مجال توطين الخبرة والتقنية والصناعة، وحددّت على ضوء ذلك مجموعة من الأهداف التي تعمل على تحقيقها لتوطين الخبرة الفنية والأنشطة الصناعية والاستثمارية المرتبطة بقطاع النقل العام، والمساهمة في توفير فرص العمل للشباب السعودي المتخصص والمؤهل، وصولاً إلى تحقيق أعلى مستوى من الاستدامة والكفاءة لمشروع النقل العام بمدينة الرياض.

تكامل مع الشركاء في المدينة

وتعمل الهيئة العليا على تنفيذ الخطة، بالتكامل مع كافّة الجهات المعنيّة في المدينة، وتحت إشراف لجنة مشتركة مكوّنة من كل من: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وزارة المالية، وزارة العمل، وزارة التجارة والصناعة، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)، جامعة الملك سعود، صندوق الموارد البشرية، هيئة المدن الصناعية، والهيئة العامة للاستثمار.

مركز متخصص لدراسة النقل

تعتزم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع جامعة الملك سعود، إنشاء مركز متخصص لدراسة النقل في الجامعة، يهدف إلى إجراء الدراسات الهندسية والتقنية والإنسانية والاجتماعية لمشاريع النقل العام في المملكة، ويساهم في تأهيل الكفاءات الوطنية للعمل في هذا القطاع عبر استحداث مسارات متخصصة في دراسات النقل العام، كما تعمل الهيئة بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، على تعزيز الاستفادة من مخرجات كليات ومعاهد المؤسسة وبرامجها التدريبية، في تلبية احتياجات المشروع من المهنيين والفنيين السعوديين المؤهّلين.

التخصصات الهندسية في المقدمة

ويتصدّر القطاع الهندسي، التخصصات المهنية التي استقطبها المشروع من الكوادر الوطنية بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة، وبالأخص في تخصصات: الهندسة المدنيّة، والهندسة الكهربائية، والهندسة الميكانيكيّة، والهندسة المعمارية.

وتأتي التخصصات الفنيّة والتقنيّة في المرتبة الثانية من تخصصات الكوادر الوطنية العاملة في المشروع، والتي ستتزايد أعدادها وفق الخطة خلال مرحل تشغيل المشروع بمشيئة الله، وبشكل خاص في المجالات المتصلة بمكونات تشغيل أنظمة القطارات والحافلات، وأنظمة التحكم والاتصالات، وأنظمة التذاكر والأجهزة والمعدات المرتبطة بها، إضافة إلى أعمال الصيانة وتشغيل نظم الإطفاء والأمن والسلامة.

التدريب على رأس العمل

ويخضع السعوديون العاملون في المشروع، لسلسة من الدورات التدريبية على رأس العمل، وذلك عبر دمجهم في مختلف أعمال المشروع مع نظرائهم من الخبراء والمختصين في الائتلافات العالمية المنفذة للمشروع، لصقل مهاراتهم وإكسابهم الخبرة والتجربة العملية المباشرة في مواقع العمل، وليتعرفوا عن قرب على كافة آليات أعمال التأسيس والإنشاء والتركيب والتجهيز والتشغيل في مختلف عناصر ومكونات المشروع ومواقعه التي تزيد عن ١٧٠ موقعاً جاري العمل فيها حتى الآن.

وضمن إطار التدريب، أطلقت الهيئة بالاشتراك مع الائتلافات العالمية المنفذة للمشروع، سلسلة من الدورات التدريبية الميدانية المكثّفة لـ ٤٨٠ مهندساً من الكوادر الوطنية، تمتدّ طوال مدة تنفيذ المشروع، وتشمل كافة مراحل إنشائه وتشغيله.

كما تستضيف الشركات المصنعة للقطارات وأنظمة تشغيلها، ٦٠ متدرباً من خريجي الجامعات السعودية والمبتعثين ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، في مقرّات ومصانع هذه الشركات خارج المملكة، لإكساب الكوادر الوطنية المهارات والخبرات الكافية لتشغيل وصيانة أنظمة القطارات في المشروع.

الميدان الرئيسي أمام مستشفى الملك سعود الأول (مدينة الملك سعود الطبية حالياً)
في حي الشميسي بوسط مدينة الرياض في الربع الأخير من القرن الهجري الماضي.

ميدان الأمير سطام بن عبدالعزيز، رحمه الله، عند التقاء طريق العروبة بطريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه، في قاعدة الملك سلمان الجوية، والذي يعد أكبر وأحدث ميادين مدينة الرياض.

يشمل تركيب ٣٥٠ جهازاً للتحكّم على التقاطعات و١٤٠٠ كاميرا لعد المركبات، و١٧٥ كاميرا لقراءة اللوحات

هيئة تطوير الرياض تشرع في تنفيذ أحدث نظم إدارة الإشارات المرورية في المدينة

شرعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في تنفيذ مشروع "نظام إدارة الإشارات المرورية والتحكم بها في مدينة الرياض" بالتعاون مع مرور منطقة الرياض، والذي يتعامل بشكل مباشر مع معلومات حركة السيارات على الطرق، ويتولى إدارة الإشارات المرورية في المدينة من خلال تنظيم تزامنها وتتابعها، والربط والتخاطب بين مختلف أنواع أجهزة التحكم في الإشارات المرورية، لتحقيق أفضل انسياب للحركة المرورية على شبكة الطرق.

ويشتمل المشروع، على تركيب ٣٥٠ جهازاً للتحكّم على التقاطعات الرئيسية، واستخدام ١٤٠٠ كاميرا رقمية خاصّة بتعداد المركبات، إلى جانب ١٧٥ كاميرا متخصصة لقراءة لوحات السيارات، ومجموعة من التجهيزات الفنية والتقنية التي تدار عبر فريق عمل متخصص.

نظام بمعايير عالمية

تتعدّد النظم الحديثة للتحكم المركزي في الإدارة المرورية باختلاف الشركات المصنّعة لها في العالم، غير أن أبرز هذه النظم، وبحسب المعايير العالمية تنحصر في حوالي خمسة أنظمة عالمية، وهي: نظام ترانس سويت الأمريكي، ونظام سكوت البريطاني، ونظام سكات الأسترالي، ونظام موشن الألماني.

وتختلف نظم تشغيل الإشارات المرورية في المدن بحسب حجم الكثافة والحركة المرورية ومجموع أطوال الطرق وعدد التقاطعات فيها، وبعد إجراء دراسات ومقارنات بين هذه الأنظمة، وقع الاختيار على تطبيق نظام "ترانس سويت" في مدينة الرياض، لكونه الأحدث عالمياً، وحقق عدداً من الجوائز الدولية في مجال الإدارة المرورية، مثل جائزة الاتحاد الدولي للطرق لأنظمة النقل الذكية في عام ٢٠١٢، وجائزة الحلول الذكية من المنظمة الأمريكية للطرق في عام ٢٠١٣ وغيرها، ومنذ تدشين النظام بدأت معظم مدن العالم الكبرى، في استبدال أنظمتها المرورية بهذا النظام، مثل مدينة نيويورك التي يصل فيها عدد التقاطعات إلى نحو ١٢ ألف تقاطع، ومدن: كنساس ستي وهيوستن الأمريكية، ومدن مونتريال وتورينتو في كندا، وغيرها من المدن الكبرى.

تحليل المعلومات ومواجهة الأزمات

يعتبر نظام التحكم المركزي، هو النظام الرئيس المعني بتحليل المعلومات المباشرة لتعداد الحركة المرورية، وإدارة الإشارات الضوئية، وضمان تتابعها والتحكم فيها لتحقيق انتظام حركة المركبات بين التقاطعات، وهو مرتبط بكاميرات المراقبة المرورية لمتابعة الحركة بشكل مباشر، وإدارة اللوحات الإرشادية على الطرق، ومتابعة ما يستجد من أحداث كالحوادث المرورية المفاجئة، إضافة إلى توثيق أعمال الحفريات والتعامل معها كجزء من انسيابية سير المركبات، إلى جانب رصد الحركة خلال أوقات الطوارئ والأزمات، وتوفير أولوية عبور للحافلات حسب الجدول الزمني المحدد لها دون التأثير على الحركة المرورية.

إدارة ٢٠٠٠ تقاطع في الثانية الواحدة

ويتميّز النظام بإدارة الإشارات المرورية في المدينة وتنظيم تزامنها وتتابعها، حيث يدير أكثر من ٢٠٠٠ تقاطع في الثانية الواحدة، كما يتحكم بالحركة على جميع التقاطعات في المدينة بحسب حجم المركبات على مسارات الطريق، ويرصد أعداد المركبات على شبكة الطرق، ويتابع الأحداث اليومية ويتعامل معها بحسب أنواعها ومستوياتها، مثل رصد الحوادث المرورية، أو تعطل مركبة على شبكة الطرق.

إدارة الحركة في الحالات الطارئة

ويتيح النظام إمكانيّة إدارة الحركة المرورية خلال الأزمات في المدينة ويعطي الأولوية لمركبات الطوارئ، وعند وقوع حدث مفاجئ، مثل تعطل مركبة أو حادث مروري، يقوم النظام بالتخفيف من تدفق المركبات من التقاطعات المحيطة بموقع الحادث، ويسمح بتوجيه الحركة المرورية باستخدام اللوحات الإرشادية المبرمجة، أو عن طريق راديو المركبات من خلال التعامل المباشر مع معلومات حركة السيارات، كما يمتلك النظام القدرة على التصوير المباشر لجميع التقاطعات في المدينة، بهدف سرعة تحريك المركبات عن التقاطع المحدّد.

رصد السيارات المطلوبة

ويتميز النظام بقدرته على قراءة لوحات السيارات المطلوبة من الجهات الأمنية، ويصدر تنبيهاً حول كل سيارة منها ويتابع حركتها مباشرة عند دخولها نطاق تغطية الكاميرات التي تشمل مداخل مدينة الرياض وطرقها الدائرية وميادينها وجميع محاورها وتقاطعاتها ودوّاراتها الرئيسية.

حماية الآخرين من المركبة المخالفة

كما يرصد النظام آلياً، المركبات التي تسير بسرعة عالية، ويتوقع منها تجاوز الإشارة الحمراء، بحيث يحول جميع إشارات التقاطع الى الإشارة الحمراء، حتى عبور المركبة المخالفة، وذلك بهدف حماية للمركبات التي في المسارات الأخرى، علاوة على رصده الآلي للأحداث في منطقة تغطية هذه الكاميرات، مثل الحرائق، والفيضانات، أو التجمعات البشرية.

كما يتوافق النظام، مع المعايير الدولية لأنظمة اتصالات النقل الذكية، حيث يمكن إجراء عمليات الربط والتخاطب بين النظام ومختلف أجهزة التحكم في الإشارات المرورية، بخلاف أجهزة التحكم في الإشارات المرورية التقليدية التي تعمل بشكل منفرد ولا تقبل الربط مع الأنظمة الأخرى.

٣٥٠ جهازاً للتحكم في الإشارات المرورية

ويشتمل مشروع نظام إدارة الإشارات المرورية والتحكم بها في مدينة الرياض، على تركيب ٣٥٠ جهازاً للتحكم في الإشارات المرورية على التقاطعات الرئيسية، بهدف التحكم في توقيت الإشارات المرورية،

وضمان تزامنها وتتابعها مع التقاطعات الأخرى، والعمل بشكل متغيّر بحسب كثافة الحركة المرورية خلال ساعات اليوم، إلى جانب ربط أجهزة التحكم في الإشارات المرورية بنظام التحكم المركزي بغرفة عمليات الإدارة المرورية في مرور منطقة الرياض.

١٤٠٠ كاميرا لعدّ الحركة المرورية

كما سيستخدم النظام ١٤٠٠ كاميرا رقمية خاصة بالتعداد المباشر للحركة المرورية، وقياس مستوى حركة المركبات على التقاطعات، وعدد السيارات على كل مسار من مسارات الطريق، بهدف توفير بيانات مباشرة ودقيقة حول أعدادها وحركتها على جميع اتجاهات كل تقاطع.

١٧٥ كاميرا لقراءة لوحات السيارات

ويتضمن النظام تركيب ١٧٥ كاميرا متخصصة بقراءة لوحات السيارات، تتوزّع وفق خطة لنشر هذه الكاميرات على الطرق والدوارات الرئيسة في مدينة الرياض، وسيكون لهذه الكاميرات دور مروري وأمني للمتابعة المباشرة للحركة المرورية على الطرق، كما ترصد الكاميرات الرقمية الحوادث المرورية على الطرق وكل قد يتسبب في إعاقة الحركة المرورية، ويستدعي سرعة مباشرة رجل المرور للموقع.

طاقم عمل متخصص

وسيدار النظام من غرفة عمليات الإدارة المرورية في مرور منطقة الرياض، والتي تعمل على مدار الساعة، عبر فريق يتكون من ١٨ متخصصاً في مجالات: هندسة النقل والمرور، وهندسة السلامة المرورية، والبرمجة، وفنيي الصيانة، سبق وأن تلقوا التدريب على تشغيل النظام في العديد من غرف الإدارة المرورية في عدد مدن عالمية مختلفة.

وفق تقرير برنامج متابعة مشاريع المنطقة

٤٣٦٠ مشروعاً تنموياً بقيمة ٤٢٨ مليار ريال تشهدها منطقة الرياض

كشف التقرير النصف السنوي لبرنامج متابعة مشاريع منطقة الرياض الذي تصدره الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، عن بلوغ عدد المشاريع التي تشهدها المنطقة ٤٣٦٠ مشروعاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو ٤٢٨ مليار ريال، تنوعت ما بين مشاريع حكومية، شبه حكومية، وخاصة وخيرية.

توزعت مشاريع المنطقة وفق التقرير، بين كافة قطاعات التنمية في المنطقة، وتصدرها قطاع الإسكان والخدمات العامة بنسبة ٣٠ في المائة بعدد ١٢٤٧ مشروعاً، من أبرزها: أعمال البنية التحتية لمشروع الإسكان بمدينة الرياض، وإنشاء مبنى المديرية العامة للأمن العام بالرياض ومشروع إسكان موظفي شركة سابك بمدينة الرياض ومشروع المجمع السكني المتكامل بمجمع تقنية المعلومات والاتصالات، ومشروع الرمال السكني التابع للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وأشار التقرير إلى أن قطاع النقل والطرق حلّ في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع في المنطقة، بنسبة بلغت ٢٢ في المائة، وبعدد ٩٢٥ مشروعاً، ومن أبرز مشاريع القطاع: مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض – القطار والحافلات، ومشروع تطوير وتوسعة الصالتين ٣ و٤ وتنفيذ الصالة رقم ٥ بمطار الملك خالد الدولي، ومشروع سكة حديد الشمال – الجنوب، ومشروع "القطار الأحادي المسار بمركز الملك عبدالله المالي.

كما جاء قطاع المرافق العامة في المرتبة الثالثة من بين مشاريع المنطقة، بنسبة بلغت ٢١ في المائة، وبعدد ٩٠٠ مشروعاً، من أبرزها: مشروع محطة توليد الكهرباء الثالثة عشر وربطها بالشبكة في محافظة ضرما، ومشروع إنشاء محطة رأس الخير لتحلية المياه والطاقة الكهربائية، ومشروع إنشاء محطة الكهرباء

الثانية عشر بمدينة الرياض لإضافة ١٧٤٠ ميغاوات، ومشروع توسعة محطة الكهرباء العاشرة (الجزء البخاري)، وتنفيذ البنية التحتية والمرافق لمجمع الدوائر الحكومية بالرياض (الجزء الجنوبي).

وفي المرتبة الرابعة جاء قطاع الخدمات التعليمية، بنسبة ١٨ في المائة، وبعدد ٧٥٠ مشروعاً، من أبرزها: مشاريع توسعة المحطات والمرافق الأساسية للمباني الجديدة ومشاريع الطالبات ، وتأهيل المنطقة التعليمية المساندة ومواقف السيارات التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، ومشروع إنشاء مبنى مجمع إدارات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، ومشروع مراكز الأبحاث الطبية بجامعة الملك سعود .

وفي المرتبة الخامسة قطاع الخدمات الصحية بعدد ٢١١ مشروعاً وبنسبة خمسة في المائة، من أبرزها: مشروع المدينة الطبية الخاصة بوزارة الداخلية بمدينة الرياض، ، وتوسعة المدينة الطبية بجامعة الملك سعود، ومشروعي إنشاء وتجهيز البرج الطبي للنساء والولادة ، ومستشفى الصحة النفسية بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني ، ومشروع مركز السرطان والمركز الوطني للعلوم العصبية ومركز القلب ومبنى الادارة بمدينة الملك فهد الطبية.

وأخيراً حلّ قطاع التنمية الاقتصادية في المرتبة السادسة بعدد ١٥٣ مشروعاً، وبنسبة أربعة في المائة، منها إنشاء ٤٥ برجاً متعددة الاستخدامات وإنشاء برج هيئة سوق المال بمركز الملك عبدالله المالي ، التابع للمؤسسة العامة للتقاعد، ومشروع فندق هيلتون الرياض التابع للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وتطوير المرحلة الثانية من مدينة سدير للصناعة والأعمال.

كما صنف التقرير المشاريع بحسب جهة تمويل المشروع، إلى أربعة أصناف: حكومي بعدد ٣٩٩٥ مشروعاً، وشبه حكومي بعدد ١٩١ مشروعاً، ومشاريع للقطاع الخاص بعدد ١٥٥ مشروعاً، ومشاريع خيرية بعدد ١٩ مشروعاً.

وقد وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتوجيه من سمو رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض برنامجا لمتابعة مشاريع منطقة الرياض، كأحد البرامج التنفيذية للمخطط الإقليمي لمنطقة الرياض، بهدف تكوين رؤية شاملة عن الوضع التنموي في المنطقة وتذليل أي عقبات قد تواجه مسيرة التنمية الإقليمية فيها .

وتتوزع مهام البرنامج الذي تشارك فيه أكثر من ٦٥ جهة ذات علاقة بالمشاريع التنموية على مستوى المنطقة، بين إحصاء ومتابعة مشاريع المنطقة، وإيجاد آلية تنسيق موحّدة للمشاريع على مستوى المنطقة، وتزويد أصحاب القرار والجهات المعنية بتصور واضح للمشاريع على مستوى المنطقة لدعم القرارات المتخذة بهذا الخصوص، إضافة إلى الربط بين المشاريع المختلفة وخاصة التي تتطلب التنسيق والتكامل والاعتماد المتبادل بين الجهات، وتوفير أداوت متعددة ومتنوعة لقياس ومتابعة المشاريع ، وتوفير قاعدة بيانات متكاملة بمعلومات مفصلة عن المشاريع المعتمدة بمنطقة الرياض

ويعتبر (نظام معلومات مشاريع منطقة الرياض) هو الأداة التنفيذية لـ (برنامج متابعة مشاريع منطقة الرياض) حيث يتميز هذا النظام بكونه آلي سهل الاستخدام إضافة إلى جودة مخرجاته وتوفيره قاعدة معلومات فورية عن كافة المشاريع في مختلف قطاعات التنمية ويتم تغذيته من خلال ممثلي الجهات المشاركة بالبرنامج من خلال إضافة وتحديث المشاريع بشكل دوري . وتحت إشراف ومتابعة المختصين بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

نوع المشروع	عدد المشاريع	إجمالي التكلفة (مليون ريال)
حكومي	٣,٩٩٥	٢٩٥,٣٤١
مشترك *	١٩١	٧٧,٣٥٥
خاص	١٥٥	٥٣,٧٧١
خيري	١٩	١,٢٩٨

* المؤسسات والشركات العامة شبه الحكومية مثل (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، سابك)

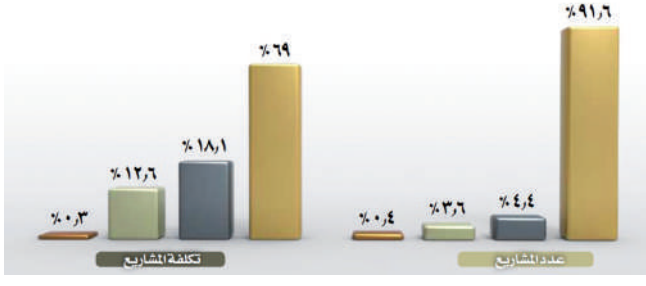

القطاع	عدد المشاريع	إجمالي التكلفة (مليون ريال)
الإسكان والخدمات العامة	١,٢٤٧	٣٤,٨١٦
النقل والطرق	٩٢٥	١٤٠,٩٩٥
المرافق العامة	٩٠٠	١١٠,٧٥٨
الخدمات التعليمية	٧٥٠	٢٦,٥٦٩
الخدمات الصحية	٢١١	٢٦,٠٤٠
التنمية الاقتصادية	١٥٣	٣٣,٥١٧

الجدول أعلاه لا يشمل مشاريع القطاع الخاص والخيري

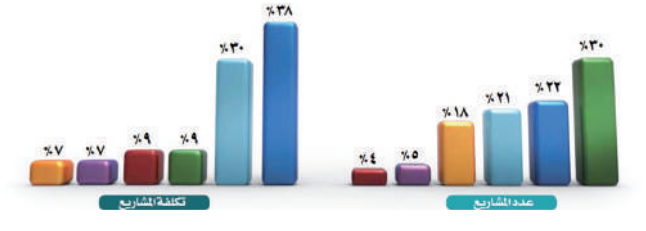

قصر الحكم..
أصالة العمارة وعراقة التاريخ

يعود تأسيس قصر الحكم إلى بداية الدولة السعودية الثانية عندما انتقل الإمام تركي بن عبدالله، رحمه الله، إلى الرياض لتكون عاصمة لبلاده بدلا من الدرعية، فقد سكن الإمام تركي قصر الحكم طوال فترة حكمه إلى أن توفي عام ١٢٤٩هـ، وسكنه بعده الإمام فيصل بن تركي، رحمه الله، حتى وفاته عام ١٢٨٢هـ. وقد زاد الإمام فيصل في بناء قصر الحكم عمّا كان عليه في أثناء حكم والده الإمام تركي، كما ربط القصر بممر علوي يتصل بالجامع الكبير. وبعد وفاة الإمام فيصل، تولى أبناؤه الحكم وقد اتخذ كل منهم قصر الحكم مقرا له، إلى أن تعرض القصر للهدم في أواخر الدولة السعودية الثانية.

ميلاد جديد للقصر

غير أن الميلاد الفعلي لقصر الحكم، كان في عام ١٣١٩هـ، عندما استرد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن، رحمه الله، مدينة الرياض وأطلق منها مسيرة تأسيس المملكة العربية السعودية، وأمر بإعادة بناء قصر الحكم في مكانه السابق.

وبعد اكتمال بنائه في عام ١٣٣٠هـ اتخذ الملك عبدالعزيز من القصر مقرا له حتى عام ١٣٥٧هـ، حيث انتقل إلى قصر المربع ثم بنى حوله قصورا أخرى لعائلته، كما بنى قصرا كبيرا أمام قصر الحكم من الناحية الشمالية خصص للضيوف. وأمر ببناء ثلاثة جسور مسقوفة بالأخشاب ترتبط بقصر الحكم، وتربطه بكل من جامع الإمام تركي بن عبدالله، وقصر الضيوف، وبيوت العائلة.

٤ أجنحة في القصر

يتكون قصر الحكم من طابقين وأربعة أجنحة، وكل جناح يتكون من غرف واسعة، وسلالم وقاعات وباحات، ويعد الجناح الشمالي أهم الأجنحة وأوسعها، ففي الدور الأرضي توجد مخازن للأطعمة، وصالة طعام كبيرة، فيما يحتوي الدور الأول على مجلسي الملك الخاص والعام، إضافة إلى ١٦ شعبة تتولى أعمال الديوان الملكي.

ويضم الجناحين الجنوبي والشرقي من القصر، مكاتب ومستلزمات الشؤون الملكية الخاصة، وإدارة الجيش ومساكن الحراس وخدم القصر، وفوقها قاعة يصلي فيها الملك وحاشيته.

وللقصر أربعة أبراج، وبوابتان كبيرتان، تقع الأولى شرق القصر والثانية شمال القصر، ويبلغ ارتفاعهما ثلاثة أمتار، وعرضهما أربعة أمتار، كما يضم القصر مدرسة الأبناء ومكتبة.

برنامج تطوير منطقة قصر الحكم

مثّلت منطقة قصر الحكم، العنصر الأبرز في معالم مدينة الرياض القديمة، بساحاتها الشهيرة، وبواباتها الأثرية، وأسواقها الرائجة، وأحيائها المتلاصقة، ومعالمها التاريخية، وفي مقدمتها قصر الحكم، وحصن المصمك.

ونتيجة للطفرة العمرانية التي شهدتها الرياض وظهور أحيائها الجديدة وانتقال الثقلين التجاري والسكاني إلى أجزاء أخرى من المدينة، عانت منطقة قصر الحكم أواخر القرن الهجري الماضي، من الأعراض التي تعانيها المناطق التاريخية في معظم المدن الحديثة، ومنها هجرة السكان وضعف البرامج الاجتماعية والاقتصادية وتراجع اهتمام السكان بالمنطقة.

القلب النابض لمدينة الرياض

وبتوجيه وقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله، حينما كان أميراً لمنطقة الرياض ورئيسا للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وضعت الهيئة العليا برنامجاً لتطوير منطقة قصر الحكم، يهدف إلى إعادة المنطقة إلى ما يجب أن تكون عليه كقلب نابض لمدينة الرياض، وإعادة القيمة الذاتية والمعنوية للمنطقة على مستوى المدينة، وعلى مستوى المملكة وعلى المستوى العالمي، كمنطقة استقطاب سياحي وثقافي.

مرحلية في التطوير

ولكون المرحلية في التوسع أحد أهداف المشروع، فقد جرى تطوير المنطقة على عدة مراحل، شملت الأولى، ترميم حصن المصمك وتحويله إلى متحف، وإنشاء مقر إمارة منطقة الرياض، ومقري أمانة منطقة الرياض، وشرطة منطقة الرياض، وتطوير الطرق والمرافق الخدمية في المنطقة، وتكثيف التشجير وتنسيق المواقع.

أما المرحلة الثانية، فشملت إعادة بناء جامع الأمير تركي بن عبد الله (الجامع الكبير)، وقصر الحكم، والساحات والميادين المحيطة بهما، ومركز المعيقلية ضمن مشاركة القطاع الخاص في تطوير المنطقة، والتي شكلت معظم مشاريع المرحلة الثالثة من المشروع، وتضمنت مركزي التعمير وبن سليمان التجاريين.

مكونات قصر الحكم

ويضم قصر الحكم بعد التطوير، مكتباً للملك، وصالة كبرى للاستقبال، ومجالس ملحقة بها، وصالة رئيسية للطعام، وقاعات وعناصر أخرى.

كما يضم قصر الحكم، مكتب سمو أمير منطقة الرياض، ومجلسا يستقبل فيه المواطنين، وقاعات للاجتماعات، وصالة طعام، إضافة إلى مكتب سمو نائب أمير منطقة الرياض، وقاعة للاجتماعات وصالة طعام.

ساحات وبوابات تاريخية

وتشكل ساحات منطقة قصر الحكم بمدينة الرياض، أحد أبرز عناصر برنامج تطوير المنطقة، وتضم كل من: "ميدان العدل" و"ساحة الإمام محمد بن سعود" و"ساحة الصفاة"، وأصبحت مقصداً للسكان لأغراض تتنوع بين التنزه والتسوق وارتياد المواقع التاريخية.

كما اشتمل برنامج تطوير المنطقة، على إعادة بناء وترميم بوابات الرياض التاريخية، وأشهرها: بوابة الثميري، وبوابة دخنة، وبرج الديرة، وأجزاء من سور المدينة القديم.

إعادة رسم الهوية العمرانية للمنطقة

وتأكيد للهوية العمرانية والتخطيطية لمدينة الرياض، حرص البرنامج على استخلاص قيم العمارة التراثية المحلية في المباني والمنشآت والمرافق الخدمية في المنطقة، وعمل على إعادة تأهيل المباني التراثية والمعالم الأثرية وفق تصاميم أكدت على الهوية العمرانية للمنطقة، ومزجت بين العصرية والعراقة، وأعادت رسم وتشكيل العمارة المحلية العريقة في المنطقة.

فبالرغم من التباين والاختلاف في وظائف مباني المنطقة، إلا أنها صممّت وفق لغة مشتركة وارتفاعات متماثلة، وكسيّت جميعها بالحجر الأصفر المعروف بـ (حجر الرياض)، لتشكل واحداً من التجارب الناجحة في المزج بين روح العمارة التقليدية والحديثة في تجانس وتناغم تام.

أنشطة تجارية مزدهرة

وقد اشتمل برنامج تطوير المنطقة تجاريا على سبعة مجمعات تجارية ضخمة تقدم مستويات مختلفة من خدمة سكان المدينة وزائريها، كما ساهم توفير البنى التحتية والمرافق الخدمية في حث القطاع الخاص على الاستثمار في المنطقة وتطويرها وفق المنهجية التي وضعتها "هيئة تطوير الرياض" فأقيم كل من: مركز المعيقلية التجاري، مركز التعمير ، مركز بن سليمان التجاري، وجميعها من المشاريع التنموية الكبرى على مستوى المدينة.

وقد ساهمت هذه المشاريع في استعادة المنطقة لألقها، وإعادة النسيج الاجتماعي لسكان الرياض إلى منطقة قصر الحكم بعد أن تحولت المنطقة بمرور الوقت إلى منطقة تجارية بحتة تنعدم فيها المظاهر الاجتماعية والإنسانية بعد أوقات الدوام.

أبعاد استراتيجية للتطوير

وتأكيداً للبعد الاستراتيجي والتخطيطي الذي تتبناه الهيئة العليا نحو إحياء منطقة قصر الحكم بشكل خاص، ومنطقة وسط مدينة الرياض بشكل عام، قامت الهيئة بتنفيذ عددا من المشاريع الحيوية وفق تصاميم تتوافق مع عناصر المنطقة، ومن أبرزها: إنشاء مركز الملك عبد العزيز التاريخي، وتطوير مقر المحكمة العامة، ومقر المحكمة الجزائية، وتنفيذ الجزء الأوسط من طريق الملك فهد الذي يخترق المدينة من جنوبها إلى شمالها مروراً في وسطها ومنطقتها المركزية، كما أنشأت متنزه سلام، وتعمل حالياً على تطوير كل من حي الدحو التاريخي المجاور، وتطوير منطقة الظهيرة الواقعة بين منطقة قصر الحكم ومركز الملك عبد العزيز التاريخي.

برامج وفعاليات تنشيطية

وضمن سعيها لتفعيل دور المنشآت والمرافق التي تقع في هذه المنطقة، أطلقت الهيئة العليا العديد من البرامج والفعاليات التنشيطية، التي تقام بشكل دوري في ساحات قصر الحكم، ومن أبرزها: احتفالات عيد الفطر المبارك، التي تعدّ الاحتفال الرسمي لمدينة الرياض.

وفي هذا السياق، نظمت الهيئة العليا فعالية "جولة في قصر الحكم" تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض رئيس الهيئة العليا، للاحتفاء بمناسبة اليوم الوطني الخامس والثمانين للمملكة العربية السعودية، وسط حضور وإقبال كبيرين من سكان مدينة الرياض وزوارها.

وخلال الجولة، شاهد الزوار الأفلام الوثائقية التي أنتجتها الهيئة بهذه المناسبة، عن كل من: تاريخ قصر الحكم، وتاريخ البيعة في المملكة، وتاريخ أمراء منطقة الرياض، كما استمتعوا بزيارة معرض الصور التاريخية النادرة للملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن، رحمه الله، والتقطوا الصور التذكارية أمام مكتب خادم الحرمين الشريفين ومكتب سمو أمير منطقة الرياض، وقاعة البيعة والصالات الكبرى التي يحتويها القصر وشهدت العديد من المناسبات الوطنية.

جوائز عالمية

وقد حققت بعض مكونات منطقة قصر الحكم، جوائز عالمية، فقد فاز جامع الإمام تركي بن عبدالله، بجائزة أغا خان العالمية للعمارة، في دورتها السادسة المنعقدة في مدينة سولو بإندونيسيا

عام ١٤١٥هـ (١٩٩٥م)، فيما اختارت "جمعية المعماريين الدنماركية"، ساحات قصر الحكم بوسط مدينة الرياض، كأحد أفضل الساحات في العالم، وذلك ضمن كتاب أصدرته الجمعية عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠٢م) تحت عنوان (الساحات الجديدة للمدن)، وجاء اختيار ساحات منطقة قصر الحكم في الكتاب، لتحقيقها أعلى درجة من الدمج بين الوظائف الدينية والثقافية والتجارية والإدارية في المنطقة، وتأكيد تصميمها العمراني على أصالة المنطقة وعراقتها التاريخية واحتفاظها بالطابع المحلي.

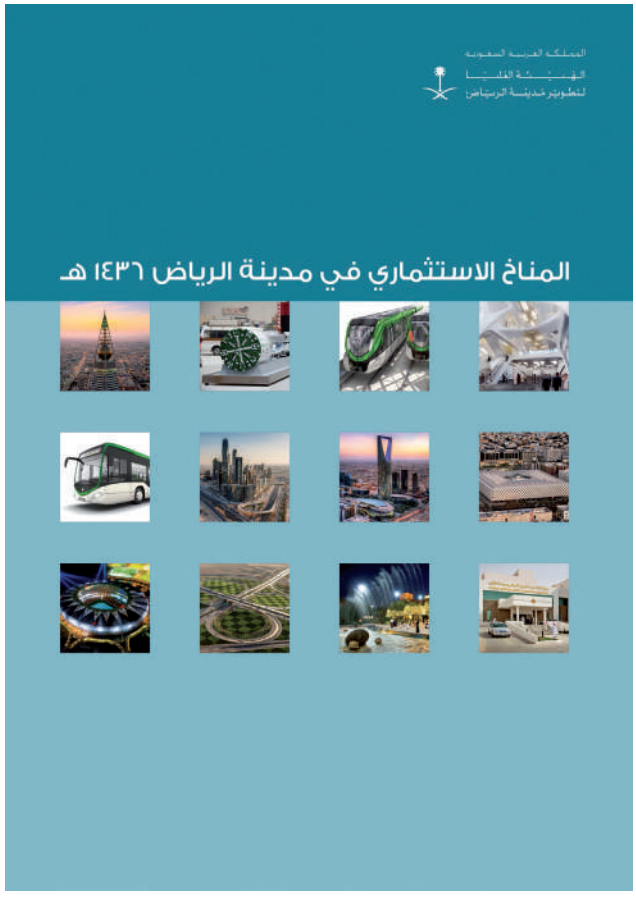

أصدرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

فرص استثمارية كبرى في قطاعات النقل والتمية العمرانية والسياحة يطرحها تقرير المناخ الاستثماري بمدينة الرياض

قدّم كتاب المناخ الاستثماري في مدينة الرياض ١٤٣٦هـ، الذي أصدرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مؤخراً، صورة مقرّبة للبيئة الاستثمارية الواعدة التي تتمتع بها مدينة الرياض، والفرص الاستثمارية المتنوعة التي تزخر بها في مختلف قطاعاتها الحيوية، إلى جانب رصد الكتاب للمستجدات التي شهدتها المملكة والمدينة في جوانب النظم والمزايا والتسهيلات المتاحة أمام المستثمرين الراغبين في جعل الرياض منطلقاً لأعمالهم.

تصدّر كتاب المناخ الاستثماري في مدينة الرياض للعام ١٤٣٦هـ، كلمة لسمو رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، تطرق فيها إلى دور ومكانة مدينة الرياض كمركز رئيسي للأنشطة الوطنية السيادية للبلاد، وكونها الحاضنة للمؤسسات والهيئات البعثات الدبلوماسية الدولية والإسلامية والإقليمية

وأشار في كلمته إلى ما تحظى به منطقة ومدينة الرياض، من دعم غير محدود من قيادة هذه البلاد، حفظها الله، مؤكداً أن خير دليل على هذا الدعم هو ما تشهده المدينة، من تشييد مجموعة واسعة ومتنوعة من المشاريع والبرامج التطويرية الكبرى، التي ستشكل، بمشيئة الله جل وعلا، طفرة كبرى في العملية التنموية للمنطقة والمدينة بشكل خاص، والمملكة بشكل عام.

وجاء في الكلمة، أن أبرز ما يميز النهضة التنموية التي تشهدها الرياض الآن بفضل الله، أنها لم تختص بجزء معيّ من المدينة، بل توزعت في مختلف أرجائها، كما لم تتمحور في قطاع معين فيها، بل غطت معظم القطاعات الحيوية، فشملت مشاريع شبكات النقل العام بمختلف وسائله وعلى رأسها المشروع الأكبر من نوعه والأحدث في مواصفاته "مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض – القطار والحافلات"، إلى جانب كل من مشروع تطوير مطار الملك خالد الدولي، ومشاريع سكك الحديد وشبكات الطرق، ومشاريع مدن المال والتقنية، وفي مقدمتها مشروع مركز الملك عبدالله المالي، ومدينة تقنية المعلومات والاتصالات، ناهيك عن المشاريع الكبرى التي تشهدها القطاعات الأخرى.

وقد صدر التقرير في أربعة أجزاء رئيسية، تطرق الأول منها، إلى المعلومات الأساسية والعامة عن المملكة، فيما تناول الجزء الثاني أهمية وخصائص مدينة الرياض وبنيتها الأساسية ودور الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في تنمية المدينة وتطويرها، فيما ركّز الجزء الثالث من التقرير على دور المملكة في تعزيز المناخ الاستثماري والنظم والاجراءات ذات العلاقة بالاستثمار مثل: نظم العمل والاستثمار الأجنبي والسوق المالية، بينما قدّم الجزء الرابع من التقرير عرضاً للفرص الاستثمارية المتاحة في الرياض الصادرة عن كل من الهيئات الحكومية والقطاع الخاص.

قطاعات اقتصادية وخدمية مزدهرة

أشار التقرير إلى عوامل عدة، كان لها بعد فضل الله عز وجل، الدور الكبير فيما تحققه مدينة الرياض من تطور وازدهار في مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة وتجارة وغيرها.

ومن أبرز تلك العوامل، النمو السكاني الكبير ونمو الفرص الوظيفية، الأمر الذي دعم نمو الطلب على السلع والخدمات، إضافة إلى موقعها وسط المملكة وموقعها المتميز في وسط سوق إقليمية كبيرة متمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، والدول المجاورة، وكونها مركزاً مالياً يضم المقرات الرئيسة للمصارف التجارية العاملة في البلاد ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، إضافة إلى الإدارات العامة لصناديق الإقراض الحكومية والمؤسسات المالية.

١٣٢٢ قرضاً لتمويل ٩٢٧ مشروعاً صناعياً

وأشار التقرير إلى أن هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية تلقت أعداداً كبيرة من الطلبات للإنشاء أو التخطيط والدراسة، في ظل استيفاء المدن الصناعية القائمة لقدرتها الاستيعابية من المصانع، وتزايد الحاجة لإنشاء مدن صناعية جديدة مطوّرة في الرياض مدينة ومنطقة.

ونوّه التقرير إلى إجمالي عدد القروض التي اعتمدها صندوق التنمية الصناعية في منطقة الرياض بلغ حتى الآن١٣٢٢ قرضاً لتمويل ٩٢٧ مشروعاً صناعياً، وهو ما يمثل ٣٦ في المائة من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ.

وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض، وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمتها المعتمدة، إذ بلغت قيمتها ١٢٠٤ مليون ريال، وهو ما يمثل ٢٠ في المائة من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ.

٣,٥ طن من الإنتاج الزراعي

وفي القطاع الزراعي، تحتل منطقة الرياض موقعاً متوسطاً بين المناطق الزراعية الرئيسة في المملكة، مما يجعلها سوقاً ومركزاً إقليمياً لتوزيع منتجاتها، خاصة لقربها من محافظة الخرج التي تعد واحدة من أكبر المناطق الزراعية في المملكة.

وقد شهدت مساحة جميع محاصيل الحبوب وإنتاجها في منطقة الرياض انخفاضاً خلال عامي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، نتيجة السياسة التي طبقتها الدولة في الحفاظ على مصادر المياه الجوفية لتصل إلى نحو ٢١ ألف هكتاراً تنتج أكثر من ١١٦ ألف طناً من محاصيل الحبوب.

وبدورها بلغت مساحة إنتاج محاصيل الخضروات في منطقة الرياض خلال الفترة نفسها بنحو ٥٤ ألف هكتاراً وقدر إنتاجها بنحو ١,٣ مليون طن.

المؤسسات التجارية في الرياض خلال الفترة ١٤٣٠/٢٩هـ - ١٤٣٥/٣٤هـ[٤]		
السنة	العدد	(٪) من إجمالي المملكة
سجلات جديدة خلال عام ١٤٣٠/٢٩هـ	٢١٨٤٠	٣١,٩
سجلات جديدة خلال عام ١٤٣١/٣٠هـ	٢١٢٢٦	٣٠,٣
سجلات جديدة خلال عام ١٤٣٢/٣١هـ	٢٤١٦٧	٣٠,٣
سجلات جديدة خلال عام ١٤٣٣/٣٢هـ	٢٩٨٩٩	٢٧,٩
سجلات جديدة خلال عام ١٤٣٤/٣٣هـ	٤٤٥٢٨	٢٧
سجلات جديدة خلال عام ١٤٣٥/٣٤هـ	٤٩٣٧٨	٢٦,٧٥
الإجمالي التراكمي حتى نهاية ١٤٣٥/٣٤هـ	٤٠٤٣٣٦	٢٩,٥٢

وبالنسبة لمساحة وإنتاج محاصيل الأعلاف فقد بلغت مساحتها في نفس العام نحو ١٠٢ ألف هكتاراً وقدر إنتاجها بنحو ٢,١ مليون طن، وبلغت مساحة محاصيل الفواكه نحو ٥١ ألف هكتاراً بإنتاج يقدر بنحو ٤١٦ ألف طن.

نمو الثروة الحيوانية في المنطقة

وفي جانب الثروة الحيوانية بلغ عدد الإبل في منطقة الرياض خلال العام نفسه نحو ١٠٠ ألف رأس، أي بنسبة تقدر بـ٤٢,٨ في المائة من إجمالي أعداد الإبل في المملكة، فيما عدد الضأن نحو ١١ مليون رأساً أي بنسبة ١٨,٣ في المائة من إجمالي أعدادها في المملكة.

وبلغ عدد الماعز نحو ١٥١ ألف رأس بنسبة ١٤,٦ في المائة من إجماليها في المملكة، فيما وبلغ عدد الأبقار أكثر من ٢٥١ ألف رأس بنسبة ٥٥,١ في المائة من إجمالي أعدادها في المملكة.

٧٠٪ من إنتاج الألبان في المملكة

وبلغ إنتاج مزارع الألبان البالغة ١٧ مزرعة، ما يزيد عن ١٢٥٨ مليار لتر من الحليب بنسبة ٧٠,٦ في المائة من إجمالي إنتاجها في المملكة، كما بلغ عدد الدواجن أكثر من ١٠٣ مليون فروج بنسبة ١٧,١ في المائة من إجماليها في المملكة، وأنتجت مزارع النحل في منطقة الرياض ٧٣٨٨ كيلو غرام من العسل بنسبة سبعة في المائة من إجمالي إنتاج المملكة.

٤٠٠ ألف مؤسسة قائمة في الرياض

وعلى صعيد القطاع التجاري، بلغ عدد المؤسسات التجارية القائمة في الرياض حتى عامي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ، أكثر من ٤٠٤ آلاف مؤسسة، كما أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال الفترة نفسها سجلات تجارية لإنشاء نحو ١٨٥ ألف مؤسسة تجارية، توزعت على مختلف المناطق كان نصيب منطقة الرياض منها بنسبة ٢٦,٧ في المائة.

١١٣ ألف رخصة بناء خلال عام

وفي قطاع البناء والتشييد والمقاولات، بلغ إجمالي رخص البناء خلال عام ١٤٣٥هـ، ٢٩١٣٦ رخصة تشكل نسبة ٢٥,٧ في المائة من مجمل عدد رخص البناء الصادرة في المملكة خلال العام نفسه، والبالغة ١١٣٥١٩ رخصة، واختصت معظم رخص البناء الصادرة في منطقة الرياض بإنشاء المباني السكنية والتجارية التي بلغ عددها ٢٥٣٧٠ رخصة.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة التميز في أنماط البناء والتشييد والعمران في مدينة الرياض، إذ أخذت تنتشر المباني ذات الأشكال والمواصفات المتميزة كناطحات السحاب، والمراكز التجارية العملاقة. والمباني ذات التصاميم المبتكرة غير النمطية.

١٧٠ مصنعاً لإنتاج مواد البناء

ويسهم في دعم قطاع البناء والتشييد في منطقة الرياض، وجود أكثر من ١٧٠ مصنعاً لإنتاج مواد البناء والصيني والخزف والزجاج، كما ساهم في نمو القطاع، الدعم الذي يقدمه صندوق التنمية العقارية من خلال القروض الميسرة التي يقدمها للمواطنين.

مليون وحدة سكنية شاغر منها ٤,٣٪

وعلى صعيد القطاع العقاري، حققت تجربة الإسكان ضمن تطور الرياض نقلة كمية ونوعية واضحة، على الرغم مما شهدته من معدلات نمو سكاني كبيرة تزيد نسبتها عن ثمانية في المائة.

وبلغ عدد الوحدات السكنية في مدينة الرياض وفق أحدث دراسة أجرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض نحو مليون وحدة،

رخص التشييد في منطقة الرياض لعام ١٤٣٥هـ[٤]				
نوع البناء	العدد	النسبة (٪)	بالنسبة للمملكة	
			العدد	النسبة (٪)
سكني وتجاري	٢٥٣٧٠	٨٧,١	١٠١٥٤٤	٨٩,٥
صناعي وتجاري	٣١٥٤	١٠,٨	٩٧٠٧	٨,٦
مساجد / أبنية تعليم / صحة	٥١٣	١,٨	١٦٨٤	١,٥
أبنية حكومية اجتماعية	٩٩	٠,٣	٥٨٤	٠,٥
الإجمالي	٢٩١٣٦	١٠٠,٠	١١٣٥١٩	١٠٠,٠

عدد شركات المقاولات حسب درجة تصنيفها في الرياض للعام ١٤٣٥هـ[٥]						
الدرجات	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة	الدرجة الرابعة	الدرجة الخامسة	الإجمالي
العدد	٣٢	٣٠	٦٣	١٠١	١٣٠	٣٥٦
المملكة	٦٩	٥٧	١١٥	٢٩٦	٣٣٧	٨٧٤
النسبة للمملكة (٪)	٤٦,٤	٥٢,٦	٥٤,٨	٣٤,١	٣٨,٦	٤٠,٧

وتصل نسبة الشاغر منها إلى ٤,٣ في المائة، وفي ذلك مؤشر على توازن نسبي بين العرض والطلب.

وبلغت مساحة الأراضي المستعملة (سكنية، صناعية، زراعية، خضراء وأخرى) في مدينة الرياض نحو ٦٠ ألف هكتار من إجمالي مساحة المدينة، فيما بلغت مساحة الأراضي المخطّطة نحو ١٢٠ ألف هكتار، وبلغت مساحة الأراضي غير المخططة نحو ٥٠ ألف هكتاراً.

٨٦٣٥ مدرسة تحتضن ٢,٢ مليون طالب

وبالنسبة لقطاع التعليم، فقد بلغ عدد المدارس في الرياض وفق إحصاءات وزارة التعليم لعام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، ٨٦٣٥ مدرسة، وعدد الفصول الدراسية نحو ٨٨ ألف فصل دراسي، وعدد المعلمين أكثر من ١٠٦ آلاف معلم، وعدد الطلاب أكثر من ٢,٢ مليون طالب.

وتشهد مدينة الرياض تزايداً في الاهتمام بالتعليم الفني والتقني، إذ تحتضن الرياض، العشرات من المنشآت والمراكز والمعاهد لإعداد الطلاب من الجنسين لسوق العمل، بما يلبي الاحتياجات من اليد العاملة الوطنية الفنية.

مجالات رحبة للاستثمار في القطاع السياحي

وفي قطاع السياحة تتوافر في مدينة الرياض عوامل جذب سياحي عديدة، تسهم في توفير وسائل الترفيه والترويح للمواطنين والمقيمين والزائرين، إذ تضم عدداً من الأماكن التاريخية مثل: منطقة قصر الحكم، ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي، وحي السفارات، ووادي حنيفة، والدرعية التاريخية، إضافة إلى ما تحتويه من معالم تاريخية، ومتاحف ومكتبات عامة، وساحات وحدائق، ومن أبرزها الساحات والأسواق المحيطة بمنطقة قصر الحكم. ومتنزه سلام في وسط المدينة، ومتنزه الملك عبدالله وحديقة الحيوانات في حي الملز، ومتنزه الثمامة.

كما تحتضن مدينة الرياض العديد من المدن الترفيهية ومراكز التسوق والشوارع التجارية، ويجري حالياً إنشاء العديد منها مما سيضيف إلى المدينة المزيد من مزايا ومقومات الجذب السياحي.

وتتميز الرياض بسياحة المؤتمرات، والسياحة الثقافية والسياحة العلاجية، ويخدم القطاع السياحي في مدينة الرياض عدد من الفنادق بمختلف الدرجات بلغ عددها حتى نهاية عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، ٣٩ فندقاً فيما بلغ عدد الوحدات المفروشة ٤٤٩ وحدة.

٤٧ مستشفى و٤٣٥ مركزا صحياً

وفيما يخص القطاع الصحي، بلغ عدد المستشفيات في منطقة الرياض وفقاً لأحدث إحصاءات وزارة الصحة ٤٧ مستشفى من إجمالي ٢٦٨ مستشفى على مستوى المملكة، كما بلغ عدد المراكز الصحية ٤٣٥ مركزاً من إجمالي ٢٢٥ مركزاً

على مستوى المملكة، وتشير بيانات وزارة الصحة إلى ازدياد حجم الخدمات الطبية المقدمة من القطاع الخاص في المملكة بشكل عام، وفي الرياض خاصة.

٢٤ مصرفاً محلي وأجنبي

وفي قطاع الخدمات المالية والمصرفية، بلغ عدد المصارف التجارية التي تقدم الخدمات المالية والمصرفية في الرياض ٢٤ مصرفاً، بما يشمل فروعاً لمصارف عالمية أو إقليمية، وبهذا تعد مدينة الرياض مركزاً مالياً هاماً للاستثمار في أنشطة القطاع المالي والمصرفي.

وتهدف الرؤية الاستراتيجية التي وضعتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في "المخطط الاستراتيجي الشامل للمدينة" بأن تكون الرياض مركزاً مالياً وتجارياً مزدهراً بمشيئة الله، مما يتيح فرصاً استثمارية رائدة واستراتيجية في هذا القطاع.

تعزيز التوجه نحو المجتمع المعرفي

وفي قطاع الاتصالات المعلومات، بدا التوجه واضحاً نحو خلق مجتمع معرفي في المدينة، وكخطوة جادة لتشجع الاستثمار في صناعة الاتصالات والمعلومات، وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص على استخدام تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات لاسيما في التجارة الإلكترونية، جرى تشييد مدينة لتقنية المعلومات والاتصالات في مدينة الرياض تابعة للمؤسسة العامة للتقاعد، لتشكل بعداً اقتصادياً كبيراً وبوابة للمنشآت التجارية والصناعية للدخول في السوق المفتوح على المستويين الإقليمي والدولي.

برنامج لتطوير وسط مدينة الرياض

اشتمل كتاب المناخ الاستثماري بمدينة الرياض على العديد من الفرص الاستثمارية التي تطرحها الجهات الحكومية أمام لقطاع الخاص المحلي وجهات الاستثمار الأجنبي، وذلك ضمن الجهود المبذولة لتعزيز مكانة الرياض كوجهة مفضلة للاستثمارات الآمنة والمجدية في مختلف القطاعات.

ولعل من أبرز هذه الفرص، برنامج تطوير وسط مدينة الرياض، الذي يشكّل أحد أكبر الفرص الاستثمارية في مستقبل المدينة.

فقد أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، "خطة تطوير وسط المدينة"، بهدف تحويل منطقة وسط الرياض إلى مركز تاريخي وإداري واقتصادي وثقافي على المستوى الوطني، باعتبارها "خطة عمل مشتركة" لكافة الأطراف المعنية بالتطوير في المنطقة.

وتعمل الخطة على تحقيق مجموعة من العناصر تشمل: المحافظة على التراث العمراني والثقافي، والمحافظة على الأنشطة التجارية القائمة، وزيادة فرص العمل، والتنويع في أنماط المساكن، وتحقيق التوازن الاجتماعي والسكاني، والتوسع في المناطق المفتوحة، وتعزيز الأمن الحضري، إضافة إلى تحسين شبكة الطرق والمرافق العامة في كامل المنطقة.

وضمّت الخطة التي تشرف على تنفيذها الهيئة العليا، برنامجاً تنفيذياً تم توزيع مهامه على الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، احتوت على إنشاء "شركة تطوير حكومية" تتولى مسؤولية إدارة وتطوير المنطقة، وتقوم بتحديد أولويات التطوير، وإعداد المخططات التفصيلية.

فرص استثمارية في الضواحي الجديدة

كما تطرح الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في استثمارية غير مسبوقة بإنشاء ضواحي جديدة في المدينة، تتماشى مع الزيادة المتوقعة في أعداد سكان مدينة الرياض مستقبلاً بمشيئة الله، وتساهم في إيجاد مناطق جديدة ذات أنماط تخطيطية مميزة.

فقد أقرت الهيئة العليا، إنشاء ضاحيتين جديدتين في شمال وشرق الرياض، تتمتعان بالاستقلالية في التنمية الحضرية، وتحظيان بإطار تنفيذي يتميز بالمرونة في استيعاب مستجدات التنمية المستقبلية.

وامتداداً للنظرة التكاملية للهيئة مع القطاع الخاص، عمدت إلى إسناد تمويل تكاليف توفير المرافق العامة في هاتين الضاحيتين إلى القطاع الخاص، الذي سيكون بمثابة المالك أو المطور، إضافة إلى تطوير مباني الخدمات العامة من خلال نظام البناء والتأجير ثم نقل الملكية.

وقد اعتمدت الهيئة مؤخراً، المخططات الهيكلية والسياسات والضوابط التخطيطية المحدّثة، لكل من الضاحية الشمالية والشرقية، حيث تقع الضاحية الشمالية شمال مدينة الرياض على مساحة تبلغ ٢٠٦ كيلو متر مربع، وقد تم توسيع حدود هذه الضاحية لتشمل منطقة "منح الخير" الواقعة شمالها لتصل مساحتها الإجمالية إلى نحو ٢٤٦ كيلو متر مربع.

أما الضاحية الشرقية فتقع شرق مدينة الرياض وتبلغ مساحتها ٢١٨ كيلو متر مربع، وقد تم توسيع حدودها لتشمل مخططات "منح رماح" الواقعة شرقها لتصل مساحتها الإجمالية إلى نحو ٥٥٨ كيلو متر مربع.

برنامج تطوير الدرعية التاريخية

وبدوره يجمع برنامج تطوير الدرعية التاريخية التي تعد العاصمة الأولى للدولة السعودية ومهد الدعوة الإصلاحية التي أطلقها الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، رحمها الله، بين المحاور: العمرانية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وبين متطلبات التطوير البيئي لوادي حنيفة، ويشكّل نموذجاً لعمران الواحات.

وينطلق البرنامج الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، ومحافظة الدرعية وبلديتها، من مقومات الدرعية المتمثلة في قيمتها التاريخية والسياسية والثقافية، وتراثها العمراني، وموقعها الفريد على ضفاف وادي حنيفة، معتمداً مبدأ التكامل مع مدينة الرياض، بحيث تكون الدرعية ضاحية ثقافية، سياحية، ترويحية بمستوى عالمي.

وقد وضعت الهيئة العليا، إستراتيجية للتطوير في الدرعية التاريخية، تعمل على تحويل المناطق الأثرية والتراثية فيها إلى مركز ثقافي وحضاري رئيس على المستوى الوطني، واتخاذ أحيائها القديمة نواةً ومحوراً للتطوير العمراني والثقافي، وتحقيق التنمية المستدامة بالمحافظة على المقومات البيئية الطبيعية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة للمشاركة في برنامج التطوير.

فرص استثمارية في مشاريع الطرق

كما تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالإشراف على تنفيذ شبكة من الطرق في منطقة المشاريع بمطار الملك خالد، وامتداد طريقي أبو بكر الصديق والعروبة عبر قاعدة الرياض الجوية وطريق الملك عبدالله والملك عبد العزيز، وسينجم عن تنفيذ هذه المشروعات العديد من الفرص الاستثمارية، مثل: محطات الوقود، المقاهي، المراكز التجاري، إضافة إلى أعمال الرصف والإنارة وتركيب أنظمة المراقبة الأمنية، وأنظمة السلامة والإدارة المرورية.

كما يعرض الكتاب، المزيد من الفرص الاستثمارية في مجال الطرق والنقل في منطقة الرياض، وذلك عبر مشاريع الطرق الجديدة التي تهدف إلى استكمال ربط محافظات المنطقة ومدنها بعضها بعضاً وتطوير الطرق القائمة، إلى جانب تطوير شبكات الطرق داخل المدن.

وقد اعتمدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في "البرنامج التنفيذي للمخطط الإقليمي لمنطقة الرياض" تطوير وتحسين ورفع

مستوى أجزاء كبيرة من شبكة الطرق القائمة في المنطقة، عبر إنشاء عدد من الطرق الإقليمية الرئيسية لتربط أجزاء المنطقة بشكل أكبر، وطرق أخرى تربط تجمعات المراكز بشكل أكبر فيما بينها، إضافة إلى إنشاء نظام نقل عام فعال بين مراكز النمو الكبيرة وداخلهما.

وضمن مشاريع الطرق تتصدر أولويات التنفيذ خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ مشاريع: المرحلة الثانية من الطريق الدائري الثاني بمدينة الرياض بطول ٤١ كيلومتر، وتطوير وتنفيذ الطريق الدائري الشرقي الثاني من طريق خريص جنوباً حتى طريق الملك سلمان بطول ٢٧ كيلومتر، وطريق الحائر من الدائري الجنوبي حتى مدخل ضاحية الحائر بطول ٢٣ كيلومتر، وطريق الإمام سعود بن فيصل "الثمامة" من طريق الملك خالد حتى الطريق الدائري الثاني (الشيخ جابر الصباح) بطول ٢٣ كيلومتر.

الاستثمار في مواقف السيارات

أحد الفرص الاستثمارية التي تضمنها الكتاب، تمثلت في بناء مواقف متعددة الأدوار للسيارات واستثمارها لمدد زمنية معينة، ومن ثم إعادة ملكيتها إلى القطاع الحكومي، أو عن طريق الحصول على امتياز لإدارة المواقف على الشوارع العامة، مثل الشوارع التجارية، وأعصاب الأنشطة، ومناطق وسط المدينة ذات الجذب المروري العالي، مقابل دفعات مالية يقدمها القطاع الخاص للقطاع الحكومي لقاء هذا الامتياز.

مشاريع السكك الحديدية

وفي جانب متصل، تشهد المملكة طرح وتنفيذ العديد من مشاريع سكك الحديد الكبرى التي ستقوم بربط منطقة الرياض بغرب وشمال المملكة إضافة إلى دول الخليج، وتشمل هذه المشاريع: سكة حديد الشمال – الجنوب، ومشروع خط الجسر البري، و مشروع قطار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن المنتظر أن تطلق هذه المشاريع الكبرى فرصاً استثمارية غير مسبوقة في المنطقة.

فرص استثمارية في مشاريع الطاقة

تتكامل الهيئات الحكومية والأهلية في مدينة الرياض لتحقيق أعلى معايير الازدهار والريادة في مختلف قطاعات المدينة الحيوية، ويأتي في مقدمة هذه الجهات: صناديق الاستثمار الحكومية، والغرف

التجارية الصناعية بالمدينة والمحافظات، والشركات الاقتصادية الكبرى، مثل: أرامكو وسابك وغيرها.

فقد طرحت شركة أرامكو السعودية، فرصا استثمارية متعددة للاستثمار في مشاريع التصنيع والخدمات بقيمة استثمارية تتعدى ١٨ مليار ريال، وفرص أخرى في مشاريع الصناعات التحويلية، والعديد من الفرص الاستثمارية الأخرى.

وبدورها طرحت شركة وادي الرياض، عدد من الفرص في قطاعات متعددة، منها: التقنية الحيوية، والصناعات الدوائية والطبية والغذائية والكيماويات والبتروكيماويات والطاقة، والاتصالات وتقنية المعلومات، والهندسة والتصنيع .

٩٢ فرصة تطرحها الغرف التجارية

كما يساهم مركز الاستثمار الذي أنشأته الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، في تطوير المناخ الاستثماري بالمملكة بصفة عامة وفي منطقة الرياض على نحو خاص، عبر العمل على زيادة معدلات التدفقات الاستثمارية الوطنية المهاجرة والأجنبية إلى داخل المملكة والعاصمة الرياض، ورصد الفرص الاستثمارية لمختلف المنشآت والأنشطة في منطقة الرياض والمحافظات التابعة لها.

وقد أصدر المركز مؤخراً "دليل الفرص الاستثمارية المهنية والحرفية الصغيرة" والذي احتوى على ٢٧ فرصة جديدة مثلت العديد من المهن الحرفية، كما أصدر المركز "الدليل الشامل للفرص الاستثمارية" والذي تضمن ٦٥ مشروعاً استثمارياً في مجالات المواد الغذائية، ومشروعات صناعية وتجارية.

فرص استثمارية من دراسات قطاعية

تنتج العديد من الفرص الاستثمارية عن دراسات قطاعية، من خلال المشاريع التنموية العديدة التي تمَّ وضع حجر الأساس لها في قطاعات: الصحة والتعليم والإسكان والطرق والبيئة والمياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات والخدمات العامة، ومشاريع التنمية والاقتصاد الحكومية والخاصة، من أبرزها:

- القطاع الصناعي: تطوير المدينة الصناعية الثانية في مدينة الرياض، إنشاء وتجهيز مختبر الرياض، وتطوير وصيانة مصفاة الرياض، تطوير مدينة سدير الصناعية، إضافة إلى العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي في الأنشطة الصناعية المختلفة في الرياض.
- قطاع المياه: الاستثمار في تحلية المياه المالحة، إعادة تأهيل القائم من المحطات بما يواكب التوسع في قدرات إنتاج المياه، تطوير شبكات خطوط النقل ومرافق التخزين، إنشاء شبكات لتوزيع المياه وتطويرها، ورفع القدرة التخزينية في خزانات الشبكة.
- قطاع الصرف الصحي: إنشاء شبكات الصرف الصحي، تطوير إمدادات المياه، ورفع مستوى إمكانات تجميع المياه المستخدمة ومعالجتها للاستفادة منها.
- قطاع الكهرباء: مشاريع توليد الطاقة، مشاريع نقل الطاقة وتوزيعها.
- قطاع التعليم: يبلغ عدد المشاريع المعتمدة والجاري تنفيذها في قطاع التعليم العام في منطقة الرياض والتي تشكل فرصاً استثمارية، ٧٩٥ مشروعاً تعليمياً للبنين والبنات في مختلف مراحل التعليم بتكلفة إجمالية تبلغ نحو ٣٣٩ مليون ريال.
- قطاع الصحة: مشاريع المستشفيات والمراكز الطبية، مراكز التدريب والتعليم الصحي. وتبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع الصحية التي ستشهدها منطقة الرياض أكثر من ٣٠١ مليون ريال بعدد مشاريع ٢٧٩ مشروعاً.
- قطاع الاتصالات: تشمل مشاريع قطاع الاتصالات في الرياض، إنشاء مقر هيئة الاتصالات السعودية وتقنية المعلومات الجديد، وتأسيس مركز التعاملات الإلكترونية الحكومي، إضافة إلى مشروع تأسيس الخدمة البريدية الجديدة
- قطاع الرعاية الاجتماعية: تشمل الفرص الاستثمارية في قطاع الرعاية الاجتماعية المشاريع الخدمية مثل: دور النقاهة للأمراض النفسية، ودور الملاحظة الاجتماعية، ودور التربية للبنات ومباني مكاتب الضمان الاجتماعي وغيرها.
- قطاع السياحة: تتعدد الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع السياحة بالرياض، ومن أهمها بناء الفنادق، وتأهيل وتطوير الفنادق الحالية، وبناء الشقق السكنية الفندقية، والفرص الاستثمارية في متنزه الثمامة البري.
- قطاع الخدمات الشخصية: مشاريع تأسيس ورش صيانة وغسل السيارات، مشاريع خدمات الصيانة المنزلية، مشاريع مغاسل التنظيف الآلية، مشاريع الخدمات الشخصية النسائية، خدمة طلب سيارات الأجرة الشخصية بالاتصال، المطاعم العائلية، مشاريع محطات الوقود.

المحكمة العامة والمحكمة الجزائية
بمدينة الرياض

وطننا أمانة ..
نرعاها جيلاً بعد جيل